جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط

مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:
مشيش محرز
كعوان سمير

إشراف الأستاذ:
فتاك مهدي

لجنة المناقشة:

د. سيد احمد كبير ..... رئيسا

أ. فتاك مهدي .....مشرفا ومقرّرا

أ. عمرون محمد ..... عضوا ممتحنا

2017-2016

الشـــــــكر والإمتنان

نوجه بخالص الشكر والتقديروالامتنان إلى أستاذناومؤطرنا الأستاذ فتاك مهدي

الذي لم يدخر جهدا في سبيل توجيهنا أثناء بحثي هذا...."قم للمعلم وفيه التبجيلا كادا

المعلم أن يكون رسولا"

كما أتوجه بخالص الشكر الى الاستاذ عمرون محمد الذي بدوره لم يبخل علينا

بتوجيهاته القيمة خلال بحثنا هذا.

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري

على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا

محرز

سمير

الإهداء

الى من لهم الفضل الأول على تربيتي وتعليمي الى روح والدي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنانه.

الى أغلى إنسانة في الوجود إلى من سهرت الليالي وعانت وضحت بالنفس والنفيس لأجلي إلى من آنستني وأنارت طريقي ووقفت إلى جانبي في كل اللحظات والصعاب إلى من شجعتني ودعمتني بنصائحها وتعليماتها إلى أمي الحنون.

إلى إخوتي وأخواتي أخص بالذكر أخي محند.

إلى كل الأهل والأقارب،

إلى كل عائلة مشيش .

الى كل الأصدقاء

مشيش محرز

الإهداء

إلى أغلى إنسانة في الوجود إلى من سهرت الليالي وعانت وضحت بالنفس والنفيس لأجلي إلى من آنستني وأنارت طريقي ووقفت إلى جانبي في كل اللحظات والصعاب إلى من شجعتني ودعمتني بنصائحها وتعليماتها إلى أمي الحنون.

إلى والدي العزيز الغالي.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب،

الى كل عائلة كعوان

إلى كل الأصدقاء

كعوان سمير

مقـــــــــدمة

شهدت نهاية سنة 2010 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية، و أتت على عديد الأنظمة القائمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا، والرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاح وتغيير.

ولم تخرج الحالة الليبية عن هذا السجال الواسع في تعدد المصطلحات المعبرة عنها من ثورة وانتفاضة، وأزمة، فحرب، ومع ذلك اتُّفِق ضمنيا بين مختلف المطلعين على الأحداث الجارية في ليبيا على أنها "أزمة". ومهما يكن من وصف لها فهي تبقى مرتبطة أشد الارتباط بمظاهر غياب الأمن وتدهور استقرار الدولة .ونظرا لتوسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده، صارت حدود الأمن غير محصورة بحدود الدولة، بل على العكس من ذلك أدّت هذه الظروف المتمخضة عن الأزمة الليبية العبث باستقرارها الداخلي وخولت هذه البيئة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار لعالمها الخارجي، "جوارها الجغرافي، محيطها الإقليمي، ومحيطها الدولي" .

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية الدراسة في

أ – **الأهمية العلمية :** تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذا، في تأكيد توسع مفهوم الأمن وتعدد مصادر تهديده وتغير طبيعتها والوقوف على درجة ترابط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وكذا اختبار المسلمات المركزية للمقتربين الكلاسيكي والنقدي للأمن، وتبرير أنالواقع التفاعلي الدولي والإقليمي الحالي يكرّس التفاعل مع التهديدات الأمنية وفق تصور المقترب النقدي بعرض التهديدات الصلبة واللينة لمظاهر غياب الأمن في دول– جوار–ليبيا– واثرها عليها.

ب– **الأهمية العملية:** تبرز الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيها جل البلدان العربية حراكا واسعا ومستمرا تعددت مظاهره وتوصيفاته، وتأتي الحالة الليبية كصورة من صور هذا المشهد، لكن ما ميزها هو تصعيد أزمتها التي لم تنتهي بسقوط نظام القذافي، ومازال المشهد الليبي مرشحا لتواصل تصاعد الأحداث بسبب انتشار السلاح فيها وتجارته. هذا من جهة، من جهة أخرى ربطنا في دراستنا هذه بين الأزمة الليبية، والأمن في المنطقة المتوسطية كمحاولة لرصد أهم التداعيات التي صدّرها المشهد الليبي للمتوسط

خاصة أن الواقع أثبت أثبت أن الأزمة الليبية ساهمت في اشعال فتيل الأزمة في دول جوار على غرار الأزمة في مالي، ونتناول التهديدات الممكنة والمحتملة لهذا الأزمة على المتوسط.

أسباب اختيار الموضوع: تتراوح أسباب اختيارينا لهذا الموضوع بين جملة من الأسباب، أدرجها على مستويين، الذاتي والموضوعي.

أ – **الأسباب الموضوعية:** من الأسباب الموضوعية لاختيارنا لهذا الموضوع هو تصدره المواضيع الأمنية في الآونة الأخيرة التي وتؤكد على توسع مفهوم الأمن، وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي لم يعد يدور حول مسألة الخطر الصلب القادم من وراء الحدود فقط، بل تعداه إلى جملة من التهديدات أخذت الصبغة اللينة كتوصيف لكل تهديد مجاور يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي في البلد سلم الاهتمامات الأكاديمية لعديد المراكز الاستراتجية والمجموعات البحثية وعلب التفكير في العلاقات الدولية .وهذا التوسع والتحول في مفهوم الأمن و التهديد يدفع الباحث إلى ضرورة استجلاء واستقصاء هذه التغيرات وتداعياتها على الدول المجاورة لبؤر الأزمة.

ومن الأسباب الموضوعية أيضا، أهمية ما يحدث في الجوار الليبي وتأثيره المباشر على المنطقة المتوسطية في شتى المجالات: أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ب– **الأسباب الذاتية:** الرغبة في ربط ما يحدث في ليبيا دول الجوارو التفاعل مع المسائل التي تعترض الأمن الإقليمي بالدراسة والتحليل من خلال تقديم نتائج ترقى ليس فقط لتوصيف الواقع بل لتقديم بدائل، و لوضع القائمين على صنع القرار أمام أهمية هذا الموضوع وتداعياته خاصة أنّ جُل الأقطار العربية لم تسلم من عدوى انتشار مخلفات الحراك العربي .

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة نهدف الى :

- ✓ التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده، من خلال درسة أثر أزمة في بلد على أمن دول الجوار.
- ✓ الوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني في المتوسط بتعدد مداخله.

- ✓ محاولة تناول موضوع لا يزال وليد الساعة وقابل للتطور وتحول مظهره من أزمة إلى نزاع أو حرب أهلية أو يصل للنضج المطلوب للاجتماع حول طاولة المفاوضات لايجاد حلول قانونية ودبلوماسية تصنع طفرة التحول الديموقراطي في هذا البلد.

الاشكالية:

منذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير 2011 ظلت تداعيات هذه الظاهرة تنتج آثارها المدمرة على الداخل الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى نماذج الدول الفاشلة أو حتى المنهارة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وغياب تصور فعلي عن من يصارع من؟ ولصالح من؟ وإصرار كل طرف على الانفراد بالسلطة دون منازع، و مازاد هذه الظاهرة خطورة هو دعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، خاصة مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع. فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، على غرار انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الرئيس السابق "معمر القذافي "،وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات إلى تحالفهما مع بعض وعملهما عبر عدة مستويات داخل وخارج حدود الإقليم الليبي يالتنسيق مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الأقاليم الجغرافية القريبة من ليبيا.

ومن هنا يمكن طرح مشكلة بحثية :

إلى أي مدى يمكن لعامل – انتشار السلاح– أن يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية في التراب الليبي وتهديد أمن واستقرار الجوار الإقليمي الليبي؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ –ما هي الخلفيات والأبعاد المفسرة للأزمة الليبية؟
- ✓ ما هي مخاطر انتشار السلاح الليبي على المستوى الإقليمي؟
- ✓ كيف يمكن تصور مستقبل الأمن الإقليمي في ظل تسرب السلاح الليبي؟

فرضيات الدراسة

- ✓ إن تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها بانتشار السلاح هو ما زاد من تداعياتها على البيئة الأمنية لدول الجوار .
- ✓ كلما تصاعدت الأزمة الليبية كلما صعب التعامل معها وزادت صعوبة التكهن بمستقبلياتها.

منهجية الدراسة:

تعتبر المنهجية بوصلة توجه فكر وتهندسه في قالب منظم وعلمي، يسهل من خلاله طرح الموضوع:

1 -**المنهج التاريخي**: الأزمة لا تولد فجأة ولكنها نتاج تفاعل أحداث وأسباب وعوامل قبل ميلاد الأزمة وظهورها إلى السطح، وبالتالي فإن تشخيصها يعتمد بلا شك على المعرفة الكامنة بتاريخ أو ماضي الأزمة وكيف تطورت عبر مختلف مراحلها، وعليه فقد تم توظيف بعض أدوات المنهج التاريخي في هذه الدراسة للوقوف على المسار والسياق التطوري والتفاعلي الذي أدى إلى تبلور الأزمة الليبية عبر الزمن، وما هي أبرز المحددات التاريخية التي ساهمت في تشكيل الوضع الليبي الراهن .

2 -**مقاربة الأمن لباري بوزان:** Busan Barryيعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية ."كما يضيف تعريف أخر للأمن القومي" بأنه قدرة الدول على الحفاظ هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.""

ويرى بوزان Busan أن الأمن القومي يرتبط بمعطيين رئيسيين التهديدات والانكشافات يقول إنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات والانكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه عندها يمكن أن يعطي معني للأمن القومي كمشكلة سياسية، فالأمن يعكس عمل التهديدات والانشكافات سويا، أنه يمكن سياسة الأمن القومي إما أن "تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشافات الدولة نفسها وإما نحو الخارج لتنخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره. ونجد أن التهديدات من الصعب التمييز الخطير منها وتلك التي تظهر كنتيجة الحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

ولقد سعى بوزان في دراسته المعنونة " ﻙﺳﻊ / ﻙﺨﻬﻙ ﻙﺨﻬ . *People,Stateqnde Fear* "لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب علي"سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها."[1]

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة وضاج مصطفى حسن الأسمر، المعنونة ب: **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل** وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، حيث عالج فيها الأسباب والخلفيات المباشرة وغير المباشرة للحراك العربي، كما حلل أثر التغيرات على إسرائيل ودورها الوظيفي في مصلحة الامبريالية الغربية في تفتيت الأمة العربية ونهب مقدرتها.

الدراسة الثانية: دراسة أوشريف يسرى والتي هي تحت عنوان: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.

الدراسة الثالثة: دراسة مهدي أبوبكر رحمة ،تحت عنوان **الشرق الأوسط والربيع العربي –آفاق ومستقبل** –وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3615، عالج فيها أوضاع الشرق الأوسط أثناء الربيع العربي وما هي آفاق ومستقبل المنطقة على ضوء رهانات الحراك العربي.

تفصيل الموضوع:

سنتناول موضوع الدراسة في خطة منهجية تتكون من فصلين وكل فصل من مباحث وكل مبحث من مطالب وهي على الشكل التالي:

حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة الأزمة الليبية وسياقها في ظل الربيع العربي والذي هو تحت عنوان: **سياق الأزمة الليبية في ظل الربيع العربي** ، فتطرقنا في المبحث الأول المعنون ب: طبيعة الحراك العربية من تونس الى اليمن الى دوافع وأسباب الحراك سنة

[1] Barry Buzan, People , State ande fear , london, Harvester Wheatsheaf,1983,pp218-238

2011 هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني قفد قمنا بالإشارة الى الدول التي مسها الربيع العربي، ثم في المطلب الثالث تطرقنا الى المواقف الدولية من الحراك.

في حين قمنا بدراسة المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القدافي في المبحث الثاني ، أين تطرقنا في المطلب الأول الى تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969، ثم المطلب الثاني درسنا فيه النظام السياسي والاجتماعي لليبيا في عهد نظام القدافي وانتقلنا في المبحث الثالث الى منطلقات ونتائج الأزمة الليبية، أين خصصنا المطلب الأول لبداية الأزمة والتدخل الدولي ثم المطلب الثاني لنتائج سقوط نظام القدافي.

أما الفصل الثاني فقمنا فيه بدراسة أثر انتشار السلاح الليبي على الأمن الإقليمي، فقمنا في المبحث الأول بدراسة أسباب انتشار السلاح الليبي في المنطقة، أما المطلب الأول فتطرقنا من خلاله الى غياب الدولة الليبية وتعطل مسار المصالحة، في المطلب الثاني تطرقنا الى تعدد الجماعات المسلحة في ليبيا وفي الطلب الثالث الى تكاثر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. أما المبحث الثاني فخصصناه لتداعيات انتشار السلاح في ليبيا، فقمنا من خلال المطالب الثلاث بدراسة الفوضى السياسية في ليبيا وتداعياتها الأمنية ، الاقتصادية والاجتماعية، في حين المبحث الثالث تركناه لدراسة مستقبل المنطقة على ضوء بقايا انتشار السلاح فيها ذلك أيضا من خلال ثلاث مطالب، فتطرقنا في المطلب الأول الى تظيم داعش والقاعدة وفي المطلب الثاني نعالج فينها المزيد من اللاستقرار في ليبيا أما المطلب الثالث فتطرقنا من خلاله الى تشكل التحالف الدولي لصد الظاهرة .

خطـــــــة الدراسة

خطة الدراسة

الفـــــــصل الأول سياق الأزمة الليبية في ظل الربيع العربي

المبحث الأول طبيعة الحراك العربي من تونس الى اليمن

المطلب الأول دوافع وأسباب الحراك العربي سنة 2011

المطلب الثاني: انتشار الحراك العربي(الدول التي مسها الربيع العربي)

المطلب الثالث: المواقف الدولية من الحراك العربي

المبحث الثاني: المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القدافي

المطلب لأول: تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969

المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية لليبيا ف عهد القدافي

المبحث الثالث:الأزمة الليبية المنطلقات والنتائج

المطلب الأول: بداية الأزمة والتدخل الدولي

المطلب الثاني: نتائج سقوط نظام القدافي

الفـــــــصل الثاني: أثر انتشار السلاح الليبي على الأمن الإقليمي

المبحث الأول: أسباب انتشار السلاح الليبي في المنطقة

المطلب الأول: غياب الدولة الليبية وتعطل مسار المصالحة

المطلب الثاني: تعدد وتغول الجماعات المسلحة الليبية

المطلب الثالث: تكاثر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة

المبحث الثاني: تداعيات انتشار السلاح في ليبيا

المطلب الأول: الفوضى السياسية وانهيار الدولة

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا

المطلب الثالث: انهيار الاقتصاد وندهور الأوضاع الاجتماعية

المبحث الثالث: مستقبل المنطقة على ضوء بقاء انتشار السلاح فيها

المطلب الأول: انتشار داعش وانهيار الدولة الليبية

المطلب الثاني: المزيد من اللاستقرار

المطلب الثالث: تشكل تحالف دولي لصد الظاهرة

خاتـــــــــــــــمة

الفـــصـل الأول

مقدمة الفصل

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

ومفهوم التغيير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع، ولفظ التغير السياسي لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضاً مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول . كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث ، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول اهميتها في عملية التغيير ، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك .

كما نتطرق الى عوامل وأسباب اندلاع ثورات الربيع العربي ، بجانب محاولة الإجابة على إمكانية أن تدفع ايديولوجيا التغيير إلى تحقيق إصلاح سياسي في دول الربيع العربي بحيث يجب أن تضع هذه الثورات أهداف معينة تتبني عليها إرادة الشعوب فكرياً ومعرفياً.

المبحث الأول: الحراك العربي من تونس الى اليمن

الحراك العربي من تونس الى اليمن من خلال هذا المبحث والذي قسمناه الى ثلاثة مطالب سوف نتطرق الى طبيعة الحراك وأسبابه والدول التي مسها وكذا المواقف الدولية تجاه الثورات العربية من موقف الولايات المتحدة والموقف الروسي بالإضافة الى المواقف الأخرى وفيما يلي خطة دراسة المبحث:

المطلب الأول: دوافع وأسباب الربيع

المطلب الثاني: انتشار الحراك العربي (الدول التي مسها الحراك)

المطلب الثالث: المواقف الدولية من الحراك

المطلب الأول: دوافع وأسباب الحراك عام 2011.

أطلق مصطلح الحراك أو الربيع العربي على الثورات العربية التي تمثلت في حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أوخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ، والتي اطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج ايضاً في هذا الإطار ، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.[1] والتي وراءها أسباب وعوامل داخلية وخارجية ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولا: العوامل والأسباب الداخلية:

لها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث وإندلاع الثورات ، وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية .

1 -الأسباب الاجتماعية والاقتصادية : حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام إجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة، و للخرافات الدينية ايضاً دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف.

وهنالك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما:

أ - **الاقتصاد :** حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية ، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في إرتفاع معدل تزايد

---

1 - ريم محمد موسى، **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، الخرطوم – السودان: جامعة بحري، قسم العلوم السياسية،ص 4.**

السكان في الدول العربية ، نقص الكوادر الوطنية ، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، إنخفاض مستوى الإدخار . وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني.[1]

ب – التربية والتعليم : حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2009م نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30% ، وإرتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي ، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة .

كما أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح ، وهناك عدم الإهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن ازمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية ، والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992 ، بينما في إسرائيل فأن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي 9.8 مليارات "شيكل" يوازي 2.6% من الناتج القومي.[2]

2–الأسباب السياسية : معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية وإستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي ، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام ، وبالتالي كلها اسباب ادت إلى إندلاع ثورات الربيع العربي.

–الحريات السياسية وحرية التعبير والإعلام : الحريات السياسية في جميع البلدان العربية دون استثناء سيئة ويخضع ممارسها إلى القمع والسجن والملاحقة على أيدي الأجهزة الأمنية المتعددة التي تشكلت لهذه الغاية . ففي ليبيا مثلا كان هناك الآلاف من المواطنين يقبعون في سجون النظام بسبب آراءهم ومواقفهم المعارضة لمواقف الرئيس الليبي معمر القذافي ، ومجزرة سجن بوسليم في العام 1996 والتي تعتبر من أكبر المجازر الجماعية

1 – مهدي أبوبكر رحمة ، **الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل** ، الحوار المتمدن ، العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012.

2 – المرجع نفسه.

ضد سجناء الرأي ، والتي فاق ضحاياها 1200 شخص خير شاهد على قمع الحريات السياسية في البلدان العربية . أما في تونس وحسب تقارير منظمة العفو الدولية فكان عدد سجناء الرأي في السجون التونسية في فترة حكم زين العابدين بن علي ما بين 2000 – 3000 سجين سياسي، معظمهم من الإسلاميين ، ويوجد ما لا يقل عن 3000 مواطن محروم من جواز السفر و 20000 لاجئ سياسي يعيشون في المنافي بسبب مواقفهم السياسية[1]

ثانياً – الأسباب الخارجية :

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات ، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط ، ولكنها لا يظهر لها تاثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية .

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان :

(1) إتجاه يرى ان الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ، ويذهب أنصار هذا الأتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كامر واقع .

(2) إتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ، ويعتقد أصحاب هذا الأتجاه إستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر ، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت امور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول .[2]

---

1 – وضاح مصطفى حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، مذكرة ماجستير، فلسطين– جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا،2013،ص.114.

2 –محمد موسى، مرجع سابق،ص.5.

فعليه من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود ، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: انتشار الحراك (الدول التي مسها الحراك)

ذهب الشاب محمد بوعزيزي في 17-كانون الثاني 2010 ليعمل بائع خضروات وفواكه متجول في مركز بلدته سيدي بوزيد كمصدر رزق له ولعائلته ، لقد كان خريج جامعي يناضل للحصول على عمل مناسب ، لسوء حظه لم يحصل على إذن ليبيع بضاعته ،فخالف القواعد المتبعة وقرر البيع دون أذن فقامت شرطية بمصادرة عربته وبضاعته وأهانته واستهزأت بوالده المتوقي فتركت أثرا كبيرا في نفسه . شعر بالإهانة والغضب و ذهب إلى مقر المقاطعة بقصد تقديم شكوى إلى مسئولي البلدية، لكنهم لم يسمحوا له بالدخول. في تمام الساعة 11:30صباحا بتوقيت تونس عاد بوعزيزي إلى المقاطعة، وصب على جسده سائلا قابلا للاشتعال فأحرق نفسه . توفي بعد ذلك متأثرا بإصابات لحقت به، فكانت الشرارة التي ألهبت مشاعر التونسيين ، واندلعت بعدها الاحتجاجات في كل مدن وقرى وشوارع تونس على ارتفاع معدلات البطالة والفساد وارتفاع الأسعار وانعدام الحياة السياسية واجتاحت الرياح التونسية بسرعة فائقة جميع البلدان العربية من المغرب حتى دول الخليج العربي[1].

قامت الثورة في الدول العربية، عدا ليبيا، مع وجود مؤسساتها خاصة الأمنية والعسكرية والقضائية واستمرارها في دعم الثورة بها وكان لها دور كبير في فرض النظام العام والاستقرار،كانت المؤسسات العسكرية والأمنية تعمل بكامل قوتها ومعداتها لفرض النظام، وكان للجيش دور كبير في دعم الثورة وحماية أرواح المدنيين والممتلكات العامة والخاصة من خلال موقفه المحايد .الثورة كانت سلمية وانتهت خلال فترة قصيرة بتنحي السلطة الحاكمة من دون أي دخول في مواجهة عسكرية مع الشعب لفترة طويلة.[2]

حيث شكلت **تونس** القاعدة الأساسية لبداية الثورات العربية، حيث كانت الانطلاقة من مدينة سيدس بوزيد في 17 ديسمبر 2010 أين قام أحد بإضرام النار في جسده احتجاجا على أوضاعه المعيشية وسوء المعاملة من قبل الشرطة، فمكنت هذه الحادثة جمع الآلاف من المتظاهرين والمتعاطفين مع الشاب والمطالبين بإعادة الاعتبار لكرامته، لتتحول هذه

[1] – وضاح مصطفى، مرجع سابق،ص ص 106،107.

[2] – المكان نفسه.

المطالب الى توليفة مطلبية تتقاسمها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية لتنتهي بعد ذلك بهروب رئيس اللجمهورية التونسية زين العابدين بن علي.[1]

أما ثورة يناير **المصرية** فلم تندلع فجأة وإنما سبقتها مقدمات وإرهاصات تعود إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي أو، بشكل أكثر تحديدا،الى نهاية الوالية الثانية من فترة حكم مبارك. فقد تولى مبارك مقاليد الحكم في مصر نهاية العام 1981 في ظل ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة. فعلى الصعيد الداخلي: كانت مصر تمر بحالة من عدم الاستقرار بسبب السياسات التي انتهجها الرئيس السادات، والتي أدت إلى اغتياله في واحدا من أكبر مشاهد العنف السياسي في تاريخ مصر الحديث عقب قراره باعتقال جميع رموز الحركة الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وعلى الصعيد الخارجي: كانت مصر تمر بحالة غير مسبوقة من العزلة السياسية، عقب قرار الدول العربية قطع العالقات الدبلوماسية معها ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس. وعلى الرغم من أن مبارك لم يكن يملك من سمات القيادة أو من الإنجازات لتأهيله لقيادة البلاد في أن الشعب المصري بدا تلك الظروف الصعبة، إلاّ على استعدادّ لمنحه الفرصة كاملة، وربما أحس بالحاجة إلى قيادة من نوع مختلف عن تلك التي خبرها مع عبد الناصر الذي وقعت هزيمة 67 في عهده، على الرغم من كل ما حققه من إنجازات، أو مع السادات، الذي أقدم على زيارة القدس بعد قيادته لحرب 1973 الناجحة.[2]

لا جدال في أن النخب الشبابية المنتمية اجتماعيا للشرائح العليا من الطبقة المتوسطة هي التي قادت الدعوة لتنظيم «الوقفة الاحتجاجية» التي جرت يوم 25 يناير كانون الثاني من العام 2011 ،وقد بدا واضحا لكل من كان يتابع الاستعدادات التي تجري لتنظيمها أنها ستكون مختلفة نوعيا عن كل ما سبقها. ومع ذلك لم يدر بخلد أحد

[1] – صلاح الدين الجورشي، **ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف**، بيروت–لبنان: مؤسسة الفكر العربي،ط1، 2014،،ص21.

[2] – حسن نافعة، **ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو**، بيروت–لبنان–: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014،ص ص33–36.

مطلقا أن هذا اليوم سيكون بداية لثورة شعبية كبرى تنجح في إسقاط نظام مبارك، وأقصى ما كان يطمح ليه منظموها أن ينجحوا في إقالة وزير داخلية.[1]

أسباب عديدة، محلية وإقليمية ساعدت في سرعة تحول هذه الوقفة الاحتجاجية إلى ثورة: فعلى الصعيد المحلي كانت كراهية النظام الحاكم وسياساته قد وصلت مستويات غير مسبوقة. وعلى الصعيد الإقليمي، بدا نجاح الشعب التونسي في إسقاط نظام بن علي قبل أسابيع قليلة عاملا ملهما ضاعف من حماس الشباب المصري وإصرارهّ على تحدّ ي النظام مهما بلغت التضحيات، وشجع شرائح عديدة على الالتحاق بالركب. ومع ذلك فلوال أخطاء قاتلة ارتكبها نظام مبارك إبان إدارته للأزمة لما تحولت وقفة 25 يناير كانون الثاني الاحتجاجية إلى ثورة شعبية كبرى[2].

لم يأت انضمام **ليبيا** إلى الربيع العربي بتأثير مباشر من الثورة التونسية، لكن ما حدث في تونس ومصر شجع الشباب الليبي على الحراك والمناداة بإسقاط النظام. وبدال من الاستماع الى صوت الشباب المنتفض، ظهر رئيس النظام الليبي، العقيد معمر القذافي على الملأ، في خطاب ناري توعد فيه المنتفضين بإنزال أقسى العقوبات بهم، وهو الخطاب الذي افتتحه بتلك العبارة التي أصبحت مشهورة ومتداولة: « من أنتم؟ » وعززها بأن وصفهم «بالجرذان». أدى هذا إلى توسع درجة الغضب والسخط لدى غالبية أفراد الشعب، وتدافع الشباب في كل منطقة لتكوين فرق عسكرية، وخلال أيام، تحولت البلاد إلى ساحة حرب دامت 246 يوما ارتكبت خلالها أفضع ما عرفته الحروب من جرائم حرب، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وتجاوزت تقديرات الضحايا والجرحى والمفقودين حاجز الخمسين ألف شخص.[3]

لم يستطع النظام الاقتصادي والسياسي **اليمني** استيعاب المهاجرين الجدد من الريف إلى الحضر وإدماجهم في المجتمع، فكان هؤلاء المهاجرون أكثر الناس استعدادا للانخراط في الحراك الشعبي والالتحاق بالحركات المعارضة. كما أن الجماعات التقليدية

---

[1] – حسن نافعة، مرجع سابق.

[2] – حسن نافعة، مرجع نفسه.

[3] – مصطفى عمر التير، **ربيع ليبيا: لاشيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط**، بيروت–لبنان–: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014، ص ص56–58.

الأحزاب والتنظيمات، والمشائخ لم تهتم بعامة الناس، والفقراء منهم على وجه التحديد، فتفاقمت الضائقة المالية وتضاعفت مع ازدياد عدد السكان، وضعف الموارد الطبيعية، وكل هذه شعارات رِفعت في الحركة الاحتجاجية 2011 وأدت إلى خلخلة البنى الاجتماعية واختال التضامن الاجتماعي وضعف الوجدان الجمعي وهكذا نشأت الحركة الاحتجاجية 2011 كتتويج لهذا الواقع.[1]

[1] – عبد الملك محمد عيسى، **ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة**، مرجع سابق،ص ص 69-75.

المطلب الثالث: المواقف الدولية من الحراك العربي:

اتسمت المواقف الدولية من الثورات العربية بتناقض واضح ، فبرز الموقف من الدول العربية التي تصنف من دول الاعتدال ، والتي ترتبط بعلاقات تبعية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب مثل مصر وتونس والبحرين بالحياد والسلبية ، فظهر الموقف في البداية داعما للأنظمة الحالية التي كانت تسوق للولايات المتحدة الأمريكية مشاريعها في المنطقة العربية ، وكانت تشكل حليفا استراتيجيا لها من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وتدرج بعد ذلك في تأييد الثورات بعد ما تبين عدم قدرة هذه الأنظمة على إنهاء الاحتجاجات الشعبية .والموقف الثاني اتسم بالتشدد من الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة والغرب مستقلة بسياساتها الخارجية عن القرار الأمريكي والأوروبي مثل سوريا وليبيا ، فكان الموقف حاسما منذ البداية.

الموقف الأوروبي من الحراك العربي: تسعى دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، مما تظهر عدة تباينات في مواقفها من الثورات العربية، و التي بالرغم من اختلافها إلاّ أنها أكدت في الكثير من تصريحاتها التي ادعت أنها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية و الإنجليزية، وما جاءت لتؤكده من حقوق الإنسان و قضايا تتعلق بالحرية والديمقراطية.

كانت المواقف الأوروبية بين هذا وذاك وقد وصل التوجس و الريبة لما يجري في تونس لدرجة أن فرنسا التي تعتبر إحدى الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية، أن عرضت خدمتها و خبرتها في قمع المتظاهرين على النظام البوليسي لبن علي، غير أن نجاح الثورة التونسية و المصرية فرض على أوروبا التأقلم مع الظروف الجديدة و أعلن مساندته فيما بعد انتفاضة الشعوب العربية و انخرط فيها بشكل مباشر بالتحديد في ليبيا عندما قاد الحملة العسكرية على ذلك البلد الذي شهد احتجاجات شعبية أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي بمساندة حلف شمال الأطلسي؛ و عند انتصار الثورات الشعبية العربية على النظام الاستبدادي، جاءت ردود الأفعال الدولية تؤكد الرؤية السابقة في إقامة نظام ديمقراطي، فقد عبر ستيفان فول المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية و سياسة الجوار الأوروبي على هامش مؤتمر بروكسل عن رغبة الإتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي

للديمقراطية في الوطن العربي، ورؤية واقع جديد لحرية الرأي و استئصال الفساد و تكريس حكم القانون[1].

من خلال التطرق لمواقف دول الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية يلاحظ أن تلك المواقف انقسمت إلى قسمين[2]:

1 – موقف إتسم بالحياد والسلبية والمخجل من الثورات العربية وقد بدأ هذا الموقف واضحا في كل من تونس و مصر والبحرين واليمن، موقف جاء ليتناغم مع العالقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدثت بها الثورات مع الإتحاد الأوروبي نتيجة الارث التاريخي لذلك الإتحاد الذي أضطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفا إستراتيجيا له من الناحية الاقتصادية و السياسة العسكرية.

2 – اتسم بالموقف الحازم و المتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا و لعل الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا ومما يجري بسوريا حاليا يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار و الموقف الأمريكي الأوروبي، و لعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه غليه الأحداث حاليا من محاولة التخلص من نظام شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأمريكية و الأوروبية في المنطقة العربية و لعل الدور السوري في لبنان و العالقات الطيبة التي تجمع سوريا بإيران هي السبب الرئيسي وراء ما تتعرض لها سوريا حاليا من مؤامرة دولية ليس الهدف منها تحقيق الديمقراطية و الحرية للشعب السوري بقدر ما تهدف إلى القضاء على النظام السوري و بالتالي تحقيق أطماع الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين في المنطقة من إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد.[3]

---

[1] – موقف وزيرة الخارجية الفرنسية بشأن التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة موقف معروف، وانظر حوله وحول خلفيته الأوروبية والغربية: عالم منصور: "أربع قراءات للمشهد التونسي"، 2011/01/23، في الصوت على الرابط:
http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9

[2] – وضاح الاسمر، مرجع سابق، ص.144.

3 وضاح الأسمر، مرجع سابق،ص.145.

الموقف الأمريكي من الحراك العربي: على الأرجح أن ما حدث في المنطقة العربية قد فاجأ الإدارة الأمريكية كغيرها من القوى العظمى و أربك حساباتهما فالواليات المتحدة ترى أن مصلحتها ال تتمثل فقط في استمرارية الاستقرار، بل ما يهمها هو الحفاظ على اتفاقية السالم مع إسرائيل بالنسبة للوضع المصري، والعمل على مكافحة الإرهاب والحد من الانتشار النووي و ربما ذلك هو المحدد الذي غلب على الموقف الأمريكي في الحرص الكامل على الابتعاد عن توصيف ما حدث؛ حيث يعني ذلك عدم اعتراف الواليات المتحدة الأمريكية بالأمر الذي يدفع بعض القوى و المنظمات الدولية أو الإقليمية لاتباع الموقف الأمريكي و هو ما قد يضعف أي حكومة[1].

كما أن عدم حسم الإدارة الأمريكية لموقفها بصورة نهائية، بدا و أنه مقصود لكي تحتفظ واشنطن ببعض أوراق الضغط بيدها، إلى جانب النفوذ السياسي كأداة ضغط للولايات المتحدة بوصفها القطب الدولي الأهم على الساحة الدولية، فإن هناك أدوات أخرى تمتلكها أمريكا، ومن هذه الأدوات التي تمتلكها هو توظيفها المساعدات الدولية، فمصر لديها أزمة اقتصادية حقيقية للخروج بنجاح من هذه الأزمة، تحتاج مصر إلى التمويل واستثمار خاص، وعلى الرغم و الخارجي في شكل مساعدات رسمية وبالرغم من أن المساعدات صغيرة لدرجة أنها لا تصنع فارقا حقيقيا في مجريات الأحداث في مصر، إلاّ أن نظرة الإطار العام الدولي لمجريات الأوضاع، ال شك سيكون ذا أثر فيها يتعلق بالقروض و الاستثمارات المطلوبة للاقتصاد المصري.[2]

مع الخالف المتوقع مما حدث في ليبيا و مصر لتحقيق الاستقرار في المنطقة، إلاّ أن انتقال الثورات من نظام إلى آخر في الدول العربية بدءا من تونس مرورا بمصر و ليبيا و مع تصاعد التخوف من صعود المتشددين؛>> قامت الولايات المتحدة في التخطيط في السياسة التي يجب أن تتبناها مع الثورات العربية فقررت في البداية انتهاج نهج ذي مسارين يقوم على أساس تقديم الدعم للزعيم المطلوب سقوطه.

---

1 شيماء منري، "أبعاد ومواقف القوى الدولية من ثورة 30 يونيو"، المصدر ملف ألهرام الاستراتيجي (الأهرام الرقمي) أغسطس2013/01 على الرابط: www.digital.aahram.org.eg/articles.aspx?serial=1469501 .

2- شيماء منري، مرجع سابق.

الموقف الروسي

يظهر الموقف الروسي بما حدث في تونس من ثورة و تغيرات لم يلق الاهتمام الكافي من طرف الساسة الروس، وكذلك الأمر بالنسبة لأحداث البحرين، أما تجاه الأزمة وتداعياتها في اليمن، فأعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث، بحجة أن المعارضة اليمنية "مسلحة"، وتضم "عناصر إرهابية "، وكشفت تصريحات المسؤولين الروس عن تحفظات جوهرية حيال الثورة اليمنية و طبيعة الصراع القائم حول السلطة.

في حين أن المتغيرات التي طاولت كال من مصر وليبيا وسورية نالت اهتماما أكبر من طرف روسيا،إذ مع بداية الثورة المصرية أطلق الساسة الروس تصريحات حذرة، تعبر عن عدم رضى وانتقاد ما يجري من حراك احتجاجي، وعن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات, فاتهموا شركة "جوجل" بتحريض الشعب المصري على الثورة ضد النظام المصري السابق[1]

1 خالد ممدوح العزي، " العلاقات الروسية الأمريكية: توتر العلاقات بعد الربيع العربي على الرابط: . "
http://www.bowaib.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1446:

المبحث الثاني: المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القدافي,

المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القدافي، قمنا بدراسة هذا المبحث من خلال مطلبين وذلك بالتطرق الى تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969 وكذلك الوقوف على النظام الاجتماعي والسياسي لليبيا في عهد القدافي.

أما فيما يلي خطة دراسة المبحث:

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969.

المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية لليبيا في عهد القدافي

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969,

تتمتع "ليبيا" بموقع جغرافي مميز. فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 955. 1 كم . وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية . تبلغ مساحتها 760.000. 1 مليون كم مربع وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الأفريقية . وتعتبر "ليبيا" جسرا مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا. وتعد موانئها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة مثل مينائي بنغازي وطرابلس وغير هما منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الأفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي.[1]

عندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير بلاد هم. ولما دخلت إيطاليا الحرب 1940 ف انضم الليبيون إلى جانب صفوف الحلفاء، بعد أن تعهدت بريطانيا صراحة بأنها عندما تضع الحرب أوزار ها فإن ليبيا لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية. [2]

كانت الشكوك تساور الليبيين في نوايا بريطانيا بعد انتهاء الحرب . واتضحت هذه النوايا بعد هزيمة إيطاليا وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية. كان هدف بريطانيا المتمشي مع سياستها المعهودة (فرق تسد)، هو الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين الليبيين وبينما رأى الليبيون أنها بهزيمة إيطاليا سنة 1943 يجب أن تكون السيادة على ليبيا لأ هلها، فإن الإنجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا.

وأصبحت هاتان الدولتان تتحكمان في مصير ليبيا ضد رغبات شعبها، وبعد كثير من المفاوضات، تم الاتفاق على منح برقة استقلالها الذي اعترف به الإنجليز على الفور، وكان ذلك في أول يونيو 1949 ف ولكن هذا الإجراء الذي كانت غايتها تهدئة الليبيين وإلهائهم عن قضيتهم لم يسكت صوت أحرار ليبيا الذين استمروا في المطالبة بحقوقهم واستعادة حريتهم. إن هذا الإصرار من جانب الليبيين ضمن لقضية ليبيا مكانا في جداول أعمال

[1] – المنتدى التعليمي، نبذة مختصرة على ليبيا على الموقع: http://idrissaadi.yoo7.com/t5209-topic بتاريخ الاطلاع : 2017/09/18،على الساعة 14سا و45 دقيقة.

[2] – المكان نفسه.

المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى الأمم المتحدة[1].

وفي هذه الأثناء كانت الدوائر الاستعمارية تدبر المكائد وتحيك المؤامرات على مستقبل ليبيا. فقد نشرت بريطانيا وإيطاليا في 1949/03/10 مشروع بين سيفورزا الخاص بليبيا. ويقضي ذلك المشروع بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع . وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في 1949/05/13 وقد قدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة. وبعد مفاوضات كثيرة ومحاولات لإيجاد حلول وسط للقضية الليبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952 ، وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة[2].

وفي شهر أكتوبر من سنة 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضوا يمثل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة عشرون عضوا. وفي 11/25 من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة. وعلى الرغم من اعتراض ممثلي طرابلس فقد تم الاتفاق على النظام الاتحادي. وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور. قامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم، وقدمت نتيجة عملها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951 وكانت قد تكونت حكومات إقليمية مؤقتة، وفي 1951/03/29 أعلنت الجمعية التأسيسية تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس. وفي 1951/10/12 نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية. فالسلطات المالية نقلت إلى الحكومة الليبية في 1951/12/15، وأعقب ذلك في 1951/12/24 إعلان الدستور وتولي ليبيا شؤون الدفاع والخارجية.

---

[1] – منتدى التعليمي، مرجع سابق.

[2] – مرجع نفسه.

ولكن على الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951 من أجل الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فإن الليبيين قاموا في سنة 1963 بتعديل دستور هم وأسسوا دولة موحدة وأزالوا جميع العقبات التي كانت تحول دون وحدتهم. إلا أن الليبيين عانوا الكثير في فترة الاستقلال المزيف من تكبيل بلاد هم بسلسلة من القواعد الأجنبية، ومن حكم فاسد عميل، بدد ثروات البلاد وتركهم يعانون ويلات الفقر والمرض والجهل، وبعد طول انتظار لاح الفجر في الأفق، ذلك الفجر الذي جاء تتويجا لكفاح الشعب العربي الليبي الطويل، وثمرة للتضحيات الجسام التي بذلها، إنه فجر الفاتح العظيم 1969[1].

[1] – المنتدى التعليمي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية لليبيا:

كانت ليبيا دولة مركبة أخذت شكل الاتحاد الفيدرالي، وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتان وهما طرابلس وبنغازي وفي ثلاث حكومات محلية في طرابلس وبنغازي وفزان، ولم ينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السيادة، بل نص على أن السيادة الله وهي وديعة للأمة وينقلها ليد شخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده، و وزعت السلطات حينئذ بين الحكومة المركزيةّ والحكومات المحلية فاحتفظت السلطة المركزية بسلطة التشريع وتركت التنفيذ بيد السلطات المحلية وتحت إشراف السلطة المركزية.

طبيعة النظام السياسي في ليبيا والذي اشتهر ظاهريا بالنظام الديمقراطي، كانت له تقاسيم خفية تخدم القذافي وتحافظ على إدامة نظامه وحكمه، وبمعرفة هذه التقسيمات السياسية والحكومية يتسنى لنا معرفة وفهم ملامح الفساد السياسي في ليبيا والوقوف على أبرز مظاهره، فمصطلح القيادات السياسية في ليبيا أصابه شيء من الغموض بهدف التمويه؛ لأن القذافي وهو الحاكم المطلق في ليبيا ينفي عن نفسه صفة الحاكم السياسي، وكذلك عن أبنائه وبعض المقربين منه، بل إن المسؤولين في الدولة من وزراء وكبار الموظفين ومدراء المؤسسات الحكومية يتحولون إلى مجرد خدم له.

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية وراديكالية، فمنذ الثاني من مارس 1977 ،ثم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب". ولقد نص إعلان قيام سلطة الشعب على أن "السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها[1]

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجةّ التحولات الديموقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا

[1] . أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة– : كلية الحقوق والعلوم السياسية،ص83.

ضمن الدائرتين العربية الإفريقية إلا أ ن تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تتل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بموقف معين.[1]

[1]– أوشريف يسرى، المرجع السابق.

المبحث الثالث: الأزمة الليبية المنطلقات والنتائج:

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى الأزمة الليبية من حيث المنطلقات والنتائج وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: بداية الأزمة والتدخل الدولي

المطلب الثاني: نتائج سقوط نظام القدافي

المطلب الأول: بداية الأزمة والتدخل الدولي:

بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 تأثرا بالأحداث في الجارة تونس، وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية ، ، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيفري من نفس السنة و تدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 ليبيا وخاصة الشباب الذين نزلوا الشارع للتعبير عن احتجاجهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي السابع عشر من نفس الشهر واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط قتلى وقدرت منظمات إنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.[1] تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشل أجهزة القذافي في قمع المقاومة بذعر هذا الأخير، فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد لشرق مع ذلك أضعف انضمام سكان المدينة الجبلية الغربية "الزنتان والمدن الساحلية مثل مصراته والزاوية إلى الاحتجاجات، الأساس المنطقي لادعاءات النظام[2].

فجاء على لسان الأمين العام لحلف الناتو أن "الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا"، ولكن للحلف أشكال أخرى للوجود وفقا لاستراتيجية "الأمن الناعم"، ويتمثل ذلك في الحالة الليبية في "بناء المؤسسات الأمنية وذلك كما جاء في الرؤ ى الأكاديمية الصادرة عن الحلف إبان الأزمة الليبية، ومضمونها "أن رحيل نظام القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، حيث لا تزال بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها، إذ تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم التي تعد عناصر ضرورية للأمن والاستقرار". وواقع الأمر أن دور حلف الناتو في بناء المؤسسات الأمنية داخل الدول ليس أمرا مستحدثاوإنما بدأها الحلف في دول شرق أوروبا التي قام يعمليات على أراضيها ويعد إصلاح هذا القطاع خطوة أولى نحو سيادة نمط العلاقات المدنية – العسكرية داخل الدول التي تبدي قبولا للإصلاح الدفاعي، ولحلف الناتو تجربتان بارزتان بشأن إصلاح الجهاز الأمني في كل من العراق وأفغانستان، حيث أسهمت

[1] أوشريف يسرى، مرجع سابق،ص.125.

[2] المرجع نفسه

23 دولة من أعضاء الناتو في بعثة تدريب قوات الأمن العراقية، والتي تضطلع بمهمة رفع درجة احترافية القوات المسلحة العراقية من خلال تدريب و تعليم تلك القوات، ودعم القيادة العراقية وهيكلة القيادة من خلال تحسين مراكز العمليات.[1]

وفي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا –حيث إن الكتائب الأمنية التابعة للرئيس الليبي هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة ويقود معظمها أبناء القذافي– فإن الفرصة تبدو مواتية للناتو لتكرار تجربتي أفغانستان والعراق، وهو ما يتيح للحلف نفوذا هائلا فيها، وربما كان قرار إيفاد خبراء أمنيين من أعضاء الحلف الخطوة الأولى ضمن هذه الاستراتيجية التي أشار إليها صراحة الأمين العام للحلف، "أندريس فوج راسموسن"، بالقول: " إن الرئيس الأمريكي بار اك أوباما أعلن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبإمكان الناتو تقديم إسهامات فريدة في هذا المجال، حيث ستشكل المؤسسات الدفاعية والأمنية الحديثة الخاضعة بشكل كامل للمساءلة من جانب سلطات منتخبة ديمقراطيا، أولوية حيوية أمام ليبيا و الكثير من الدول الأخر ى بالمنطقة". وأضاف: "نرحب بليبيا الديمقراطية كشريك في الحوار المتوسطي". إلا أن ذلك لا يعني أنه لا نية لدى الحلف لنشر قوات برية في ليبيا، بل إن هناك ثلاثة مؤشرات مهمة في هذا الصدد، أول هذه المؤشرات تصريح وزير الخارجية الروسي بأن "اعتزام كل من فرنسا وبريطانيا استخدام مروحيات قتالية يعد بداية لتحول مهمة الناتو في ليبيا إلى عملية برية." ثانيها: ما أشار إليه قائد القوات البحرية الفرنسية، بيير فرانسوا فوريسيه، عن "نية قوات التحالف الانتشار في ليبيا بمجرد انتهاء القتال، وذلك من أجل تقديم المساعدات الإنسانية، إذ ستكون الوسائل العسكرية المستخدمة في المرحلة الأولى هي الأسرع والأسهل في التنفيذ". أما المؤشر الثالث، فهو إشارة صامويل لوكير، رئيس قيادة العمليات المشتركة في نابولي –وهي التي تدير الحملات العسكرية على ليبيا– إلى أنه: "ربما تكون هناك حاجة لقوة صغيرة بمجرد انهيار نظام القذافي للمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية". والجدير بالذكر أن وزراء

[1] أ شرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مجلة السياسة الدولية، نقلاعن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/

دفاع الحلف –خلال اجتماعهم في بروكسل 7 يونيو 2011 –قد اتفقوا علي ضرورة التخطيط لدور الحلف في ليبيا بعد انتهاء نظام القذافي[1]

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، فقد كان لتدخل الناتو في تلك الأزمة مرجعية إقليمية ودولية، وعوامل أخر ى خاصة بالحلف، ولم يتدخل حلف الناتو كمنظمة سو ى في نهاية شهر مارس 2011 ،أي بعد ما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية على الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وحظر لأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية. فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي[2]

[1] ا لمرجع نفسه

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: نتائج سقوط نظام القدافي:

واستمر الأمر بين كر وفر وتدخل حلف الناتو إلى جانب المنتفضين لمدة ستة أشهر، بعدها سقطت طرابلس في 22/20 أوت وفر القذافي وأبناؤه والمقربين منه. وفي 20 أكتوبر 2011 ألقي القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت من قبل جماعات المقاتلين المصراتيين وقتل ابنه في مصراته بعد أسره، وكانت سرت تعرضت خلال الأسبوع 20/13 أكتوبر إلى تدمير كبير من قبل الثوار وقصف حلف الناتو شابه تدمير مصراته من قبل قوات النظام في الأشهر السابقة لشهر أو ت 20/19 ،وألقت جماعات مسلحة من الزنتان القبض على سيف الإسلام في موقع قريب من أوباري في الجنوب الغربي من ليبيا. وبذلك طويت صفحة الجماهيرية العظمى. إن. الانتفاضة أو كما تتفق بعض الأدبيات على تسميتها بالثورة التي أطاحت بنظام القذافي المتسلط، لم تجد أمام لحظة الانتصار أي تمثلات للدولة ومؤسساتها المدنية أو العسكرية، إذ قام القذافي واستقر عقودا طويلة بالسلطة والحكم مستندا لا إلى أي نمط من المؤسسات، بل إلى ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه، [1] وهو ما خلف تركة ثقيلة أثرت على مستقبل ليبيا بعد الانتفاضة والتّي انتهت بسقوط النظام وهو ما أدى ببعض التشكيلات السياسية إلى استغلال الرأي العام بشأن القذافي لخدمة توجهاتها مما عمق الأزمة وأعطاها عدة أبعاد نحاول فيما يلي رصدها للوقوف على مدى خطورة ما تمر به البلاد.

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحاً على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان يوم 10 أكتوبر 2013 فقد عاشت ليبيا أوضاعا منية قاسية منذ نجاح ثورتها... انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقا لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة. يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة

[1] أوشريف يسرى، مرجع سابق،ص129.

تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهدا تعاظمت مراحله حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث عن جهود لم شمل الليبيين.[1]

وتزداد الهوة اتساعا وسط تصاعد العنف وسيطرة المسلحين على موانيء تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا بالإضافة إلى تدني وتدهور الأوضاع الداخلية ويتجلى ذلك في المظاهر التي طبعت المشهد الأمني المهتريء والمنفلت، وأبرزها:

- ✓ انتشار السلاح والمتاجرة به : يشكل إنتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الإنفلات الأمني الذي تشهده ليبيا منذ إعلان التحرير، وهو المثبط لعودة الشركات الأجنبية والطارد لها، في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الإعمار، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وغيرها من مشاريع التنمية، كما يشكل إنتشار السلاح عقبة كبرى للجهاز القضائي وإجراءات العدالة ونشر الأمن، كما أنه ينقص من هيبة الدولة في الداخل والخارج.[2]
- ✓ خطر تمدد داعش إلى ليبيا: أصبح خطر تمدد تنظيم داعش الإرهابي إلى ليبيا واقعا ملموسا وفق تأكيدات المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا برنارد ليون ورئيس الحكومة "عبد الله الثني كما أن إعلان بعض الكتائب ، والتنظيمات الجهادية في بعض المدن الليبية ولاءها للبغدادي ولدولتهّ الإسلامية أكدت كل التخمينات والتوقعات الممكنة، بخصوص تغلل داعش وبسط سيطرته على مؤسسات الدولة الليبية . ومن الضروري النظر إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية هناك، مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج

---

[1] مجدي يازجي، **ليبيا..انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت لليسطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة**. موقع العربية، نقلا عن

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10

[2] فوزية بريون، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، موقع ليبيا المستقبل، نقلاعن :

http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756 بتاريخ الدخول: 2017/08/25 على الساعة:12ساعة

الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن ّ المسارات البديلة مغلقة إلى الآن.[1]

✓ التغذية الاسترجاعية بين الملف الأمني والسياسي: أصبحت الحالة الأمنية في البلد بوجه عام صعبة ولا يمكن التنبؤ بعواقبها على نحو متزايد، ومما يزيد هذه الحالة تعقيد انعدام القانون والنظام، وانتشار الجماعات المسلحة، والقدرات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة الليبيين، وتسييس القوات المسلحة الليبية وتجزؤها، والمنازعات القبلية التي لم تتم تسويتها، والمشهد السياسي المتسم باستقطاب شديد.[2]

إن الوضع الأمني اليوم يعكس نفسه بقوة على المشهد العام، وهو يتغذى من الأزمة السياسية ويغذيها في نفس الوقت، فهناك قوى ترى أن قيّام دولة ليبية خطر على مصالحها، فتستعمل الفصائل المسلحة لإضعاف سلطة الدولة، وهناك قوى أخرى ترى أن قيام الدولة يخدم مصالحها لكنها تتأرجح بين بناء قوات مسلحة تابعةّ للدولة وبين الاستعانة بفصائل مسلحة لتطبيق قراراتها، ويساهم كل هذا في تأجيج الصراع الداخلي، كما يساهم بدرجة كبيرة في فقدان الثقة في مؤسسات الدولة انطلاقا من أن الحكومة لم تفلح في السيطرة على الوضع الأمني، هذا العجز الحكومي في ضمان الأمن وانتشار جماعات مسلحة اكتسبت شرعية وجودها بمشاركتها في الثورة على القذافي، وافتقاد القيادات السياسية المنتخبة الشرعية الكافية لبسط سلطة الدولة على كامل الإقليم، وتنامي دعوات مرتبطة بشرعيات مناطقية موروثة من الماضي، كل ذلك جعل من الممكن إقدام بعض القوى على رفض الاعتراف بسلطة الدولة بل والدعوة إلى الخروج عليها ولو بالقوة، وقد كان أبرزها تحرك اللواء خليفة حفتر للإطاحة بالمؤتمر العام المنتهية ولايته.[3]

---

[1] معتز الخطيب وآخرون، **تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، ملفات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر2014

[2] تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن الأمم المتحدة،5 سبتمبر 2014 ،ص 21

[3] نقلا عن: أوشريف يسرى، مرجع سابق،ص ص 135،136.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق والمباحث التي تطرقنا من خلالها الى سياق الأزمة الليبية في ظل الربيع العربي وذلك بالتطرق الى أسباب الربيع ودوافعه، الدول التي مسها الحراك العربي وما المواقف الدولية اتجاهه، كذلك بالتطرق الى تاريخ ليبيا ما قبل ثورة 1969 والنظام القائم فيها خلال فترة حكم معمر القدافي، كما قمنا بالتطرق الى منطلقات الأزمة ونتائجها بالإشارة الى نتائج سقوط نظام القدافي، نخاص الى أنّ المنطقة العربية شهدت منعطف سياسي خطير أطلق عليه تسمية الربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

كما نستنتج أن إيديولوجية التغيير في المنطقة العربية وراءها عدة أسباب وعوامل داخلية سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول اهميتها في عملية التغيير.

الفصـــل الثانـي

المـبحـــث الأول: أسباب انتشار السلاح الليبي في المنطقة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى الأسباب التي أدت الى انتشار السلاح الليبي في منطقة المتوسط وذلك من غياب مراقبة الدولة ومنعها لتكاثر الجماعات الإرهابية والجماعات الناشطة في مجال الجريمة المنظمة، فقمنا بدراسة هذا المبحث وفق خطة منهجية تتكون من ثلاثة مطالب وهي على المنوال الآتي:

المطلب الأول: غياب الدولة وتعطل مسار المصالحة

المطلب الثاني: تعدد وتغول الجماعات المسحة الليبية

المطلب الثالث: تكاثر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة

المطلـب الأول: غياب الدّولة اللّيبية وتعطّل مسار المصالحة:

بعد عمليات حلف الناتو وإطاحة معمّر القدافي عام 2011، كان الكل يريد أن يستفيد من هذه النهاية، من دون أن يلقي بالا لحجم تركة الخراب التي تركها القدافي، إذ تعيش ليبيا على وقع أزمات عديدة، لقد قام نظام القدافي لأكثر من 40 سنة بتدمير كلّ معالم الدولة الحقيقية، مختبئا وراء لجّان شعبية نشرت الفوضى كما نشر الأهل عبر "كتابه الأخضر".

ثمّة استعصاءات عديدة تصعّبُ الاتّفاق على تسوية سياسة حول نظام حكم يتيح إدارة ليبيا بصورة طبيعية من أهمّها:

1-الانفلات الأمني وتعدّد الجماعات المسلّحة: فقد ورثت ليبيا من نظام القدافي فضاءا واسعا من الفوضى وغياب القانون اخترقته بعد رحيله جزر أمنية كل منها يهتم بناحيته ويحتفظ بأولويات محلية.

2-الصراع على السلطة وغياب نخبة سياسة فاعلة، ما أفضى إلى صراعات عسكرية في مناطق ليّنة عدّة.

3-**النّزاعات** الجهوية الانفصالية: إنشاء ثلاث أقاليم فيدرالية في الشرق، الغرب، الجنوب ما يُنبّئ بتمزيق النّسيج الاجتماعي اللّيبي.

4-تنافس الدول: إذ دخلت المسألة اللّيبية فعليا على خطوط التّماس لاستراتيجيات الدّول الإقليمية والأوروبية الخاصة بإفريقيا.[1]

لقد بدا واضحا أنّ "المؤتمر الوطني العام" الذي جرى انتخابه في جويلية 2012 و حكومة علي زيدان التي شكلت في نوفمبر 2012 لا يمثلان بحال من الأحوال سلطة مركزية قادرة على فرض سيطرتها على كامل إقليم الدولة، و لا سيما في ظل الخلافات و الإنقسامات شبه المستمرة بين المؤتمر و الحكومة، و داخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما بنوع من الشلل. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش و الشرطة و

---

[1]- **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، حدود الفرص المتاحة للمسار السياسي في ليبيا نقلا عن: www.geroun.net/archives/author/harmoon-center-for-contemporary-studies لوحظ في تاريخ 2017/09/04. 02:00 سا

غيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوطات شديدة أدت إلى ضعفها و انهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القدافي.[1]

إن رئيس لجنة المصالحة بالمؤتمر الوطني العام عثمان أكريم يؤكد أن العائق الكبير الذي يواجه عملهم هو تعدد القنوات التي تتحرك في هذا الملف موضحا أن ذلك يشتت جهود المصالحة و الأفكار، كما قال بأن طي هذا الملف يحتاج إلى بناء الثقة بين الليبيين في الداخل و الخارج، و أن من أجرم بحق الشعب الليبي عليه تسليم نفسه للقضاء.

وللوقوف على مدى تعقد ملف المصالحة اتصلت الجزيرة نت بمدن بني وليد و مصراته و تاورغا لمعرفة موقفهم من المصالحة الوطنية، و هنا اتهم رئيس منتدى الخبراء للتنمية في بني وليد محفوظ غنية مصراته بعدم استعاب حجم القضية لغاية الآن.

حسب أحد شيوخ مدينة بنغازي راشد أحمد الشريف السنوسي، أن "التفاؤل من دون أساس لتطبيق المصالحة في ليبيا لا معنى له"، مشددا على ضرورة حل المشاكل الموجودة أولا، [2]وهي غير مستعصية و لكن عدم الوصول بعد إلى بناء دولة موحدة تمسك بزمام الأمور يعطل هذا المسار مشددا على ضرورة التحلي بالواقعية لتأسيس الدولة. [3]

عندما تنهار الدولة تحل الفوضى، هذا هو حال ليبيا منذ أن تم إسقاط النظام الليبي الشرعي و تصفية زعيمه معمر القدافي يوم 20 أكتوبر 2011، بفعل تدخل التحالف العسكري الأجنبي الذي قادته أمريكا، فرنسا، بريطانيا و حلف الناتو تحت دريعة "حماية المدنيين" و مزاعم خلق نظام ديمقراطي بديل يعزز الحرية، و يصون حقوق الإنسان، لكن و عود رؤساء فرنسا، أمريكا و بريطانيا و غيرهم بالحرية و الديمقراطية و تحقيق الرفاهية و

---

[1]- إبراهيم نصر الدين...[و أخ]، تحرير علي الدين هلال، **حال الأمة العربية 2013-2014**، مراجعات ما بعد التغيير،ص 183.على:

[2]- **خالد المهير**، أخبار دولة ليبيا المستقبل، نقلا عن:

web.facebook.com/news of future libyastate/posts/642584772424643

لوحظ في تاريخ 2017/09/04، 02:23 سا

[3]- **هدى الطرابلسي**، تواصل الإجتماعات لتحقيق المصالحة الوطنية، نقلا عن :

www.alaraby.co.uk/politics/2016/9/2/ ليبيا- تواصل -الإجتماعات- لتحقيق - المصالحة - الوطنية، لوحظ في تاريخ 2017/09/04، 02:30سا.

الإزدهار للشعب الليبي ذهبت سدى، و أن الصورة في ليبيا الآن تبدو شديدة السواد و البلد أمام مستقبل مجهول.

الشعب الليبي من حقه في إقرار مستقبله بنفسه و في بناء دولته المستقلة كاملة السيادة و في اختيار نظام الحكم الديمقراطي الذي يراه مناسبا و أن تكون له السلطة على ثرواته، و هذا حق مشروع، الحق الذي جاء ضمن الحقوق الثابتة للشعوب المضطهدة في كافة معاهدات الأمم المتحدة. و يمكن إعطاء دليل على غياب الدولة الليبية و تعطل مسار المصالحة فيها بما يلي: انتهاك صارخ للقانون الدولي و الأعراف الديبلوماسية، و ضمان حرمة البعثات الديبلوماسية و القنصلية، ألقيت عبوة ناسفة على قافلة نقل رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا المدعو "أيانمارتن" يومالثلاثاء 2012/04/10 بينما كانت القافلة مؤلفة من 05 مركبات مصفحة تدخل ساحة الإنتظار قرب مبنى اللجنةا لأمنيية لوزارة الداخلية بمدينة بنغازي.[1]

نزاعات حول النظام القضائي والمصالحة الوطنية:

إن الجزء الأكبر من النزاعات والتوترات السياسية الراهنة، له علاقة بمسائل الإجراءات القانونية واتخاذ ما يلزم بشأن ما اقترف البعض من جرائم، وتبرز هنا 3 اعتبارات: النتائج الحتمية عن انهيار النظام القضائي، والصراع بشأن إعادة بناء هذا النظام، والمحاورات الدائرة حول أسلوب التعامل مع مخلفات النظام القديم وجرائمه.

وبالنسبة للصراعات الراهنة، لا شك أن انهيار النظام القضائي يحظى بالأهمية القصوى، فالقضاة وممثلوا الادعاء العام لهم سمعة سيئة جدا على خليفة دورهم في عهد القدافي، و من هنا فإنهم يشعرون بأن الكثير من الوحدات المسلحة تهددهم و تتربص بهم شرا، معناه باتوا لا يحركون ساكنا و لا قدرة لهم على أداء واجباتهم. فإن ضحايا أعمال العنف أو أهاليهم لا يستطيعون الحصول على حقهم من خلال المحاكم، بالتالي في كثير من الحالات يأخذ المرء حقه بنفسه و يثأر لنفسه بنفسه. إن هذه التدابير ساهمت في التصعيد، الذي طرأ على الصراعات المحلية كافة منذ انهيار النظام السابق.

---

[1]– **إشتيوي محمد الجدي**، **هذه ليبيا الجديدة أيها العالم**، نقلا عن: www.afrigatennews.net/content/ ، لوحظ يوم 2017/09/04، 04:00 سا.

إن المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان و المحكمة الجنائية الدولية و محامي الدفاع، يؤكدون، عن حق، على أن النخب القيادية في النظام القديم لا أمل لها في أن تحصل من النظام القضائي الليبي على محاكمة عادلة في ظل الأجواء الراهنة، و بالنسبة لاستقرار الأوضاع في البلاد، فإن التعامل مع الصراعات المحلية أكثر أهمية و أخطر شأنا بكل تأكيد. و الأمر الذي يخشاه المرء هو أن تكون الكفة الراجحة لممارسات قضائية يكتب قوانينها و يطبقها المنتصرون مثلا كأن تجري محاكمة جناة من تاورغا و يغض الطرف في الوقت ذاته عن الجناة المنحدرين من مصراته.[1]

إن ليبيا تعاني من نظام تدخل دولي خارجي في صياغة قرار ليبي بشأن مستقبل البلاد، التفكير الذاتي الداخلي هو جزء مهم من المصالحة و يعتقد أن مساعدة القذادفة سوف تمكن من " التطهير"– بمفهومه في علم النفس– ابناء مستقبل جديد.

وبطبيعة الحال، ليست ليبيا جنوب إفريقيا، والقضايا مختلفة تماما، و لكن عملية المصالحة و الصفح في حد ذاتها هي ما يوفر الأرضية لانطلاقه قبائل ليبيا الحديثة اليوم.[2]

إن المصالحة الوطنية على الصعيد العملي ظلت توصيفا لمبادرات و جهود لتسوية نزاعات مناطقية في إطار الجهة أو الإقليم (الغرب، الشرق، الجنوب) كمساعي و جهود الصلح بين الزاوية و ورشفانة، و بين الطوارق و التبوء، و ما شابهها.

بالرغم من أهمية هذه الجهود في وقف العنف و إيقاف نزيف الدم و تسهيل الحياة العامة لسكان تلك المناطق، إلا أنها لم تكن ضمن خطة وطنية في هذا الإطار، كما أنها اعتمدت مسار وحيد من مسارات المصالحة، و بالتالي لم تتطور إلى وضع إنساني إيجابي و تعرضت للإنتكاس بعد الصلح.

---

[1]– فولفرام لآخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة، دراسات عالمية ،العدد 120،ص12.

[2]– ريشاردغالوستيان، **المصالحة في ليبيا**، بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن: www.afrigatenews.net/content، لوحظ يوم 2017/09/04، 05:00 سا.

المصالحة الوطنية لم تنجح ولم تتحقق برغم تبنيها كشعار و وضعها ضمن قائمة أولويات الإنتقال و البناء لأنها انحسرت في فكرة الحوار و آلية التفاوض. جهود التقارب و الإلتقاء ظلت مقتصرة على شريحة نخبوية محدودة، و تجاهلت أطراف فاعلة على الأرض، و قد تكررت هذه المقاربة و كانت نتائجها سلبية لإهمال الفاعلين على الأرض.

إن ما وقع في الحوار السياسي قفز إلى الإتفاق على قوالب و تم الإعلان عنه و الإبتهاج به، و هو يواجه مختنقات لأنه:

- لم يكن بإرادة صادقة من الفاعلين جميعهم.
- لم يتطرق إلى القضايا الجوهرية التي تمثل دوائر النزاع.[1]

يمكن لنا أن نفهم أكثر عن غياب الدولة الليبية و تعطل مسار المصالحة عن طريق الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع في ليبيا بعد القدافي و هي:

*إنتشار الأسلحة لكافة الجماعات والميليشيات مع عدم قدرة الجيش الوطني الليبي حكومة الوفاق التابعة للمجلس الرئاسي برئاسة فائز السراج، أو خليفة الغويل رئيس حكومة الإنقاذ في طرابلس في السيطرة على ذلك الوضع أو إقناع تلك الميليشيات بتسليم أسلحتها مما يفاقم من تدهور الوضع الأمني في البلاد و يضعف من وضع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا لانعدام أبسط مظاهر وجود الدولة و هو بسط سيطرتها و سيادتها على كافة أرجاء و مؤسسات البلاد.

*عدم وجود المؤسسات التي أضعفها القدافي، و خاصة الجيش و الشرطة، إضافة ‘لى عدم وجود حياة سياسية مما أفرغ البلاد من الكوادر السياسية المؤهلة لقيادة ليبيا في تلك المرحلة الإنتقالية الصعبة و الأهم هو عدم وجود قوة عسكرية وطنية تقوم بحماية المصالح الوطنية الليبية مما أدى إلى وجود جماعات مسلحة عديدة كل يدعي أنه صاحب الشرعية.[2] إن السلطة الآن في ليبيا هشة للغاية، لا يمكنها السيطرة على الوصع الأمني في البلاد أمام جبروت الميليشيات المسلحة، فالآن يستطيع أي شخص ارتكاب أي جريمة دون خوف من

---

[1]– السنوسي بسيكري، <u>المصالحة الوطنية في ليبيا</u>، نقلا عن: /2016/9/7 / blogs.aljazea.net/blogs بتاريخ الدخول: 2017/09/04، 06:00 سا.

[2]– **طارق ثابت**، الصراع في ليبيا، فرص الحل و المواجهة، نقلا عن: www.minbarlibya.com بتاريخ الاطلاع: 2017/09/04 ، على الساعة:08:00 سا

العقاب. قال صلاح العقوري، الطبيب الليبي معلقا على الأمر: أنهكت الفوضى الليبيين و باتت الصراعات القبلية و الإيديولوجية أسوأ من القبضة الأمنية للحكم السابق، و أشار العقوري إلى أن العديد من الليبيين الآن صار يترحم على أيام معمر القدافي بسبب الوضع المرعب الذي أصبحت عليه ليبيا بعد القدافي.

ترتكز معاناة ليبيا على أربعة محاور تشمل: الملف الأمني، الوضع الداخلي، الوضع الإقليمي، الوئام الإجتماعي، و يعتبر المحور الأخير من المحاور الهامة جدا نظرا لخالة التفكك و التمزق التي منها ليبيا في الوقت الحالي. و قد فشلت كل مساعي المصالحة الوطنية في ليبيا على مدار الأعوام الماضية، منها مثلا مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في وقت سابق، و الذي لم يشهد أي تقدم على ساحة الحوار الوطني نحو توحيد الصفوف، نظرا لتبني الأطراف المتحاورة توجهات ضيقة قاصرة أدت إلى مزيد من التنافر و التخريب.[1]

[1]– **أحرف الجلين**، ليبيا: كيف كانت و كيف أصبحت بعد مقتل القدافي، نقلا عن: https://arabic.sputnik news.com/analyss/20151203106601824 ، لوحظ يوم 2017/09/04، 08:10 سا.

المطلب الثاني: تعدد وتغول الجماعات المسلحة الليبية:

يشكل الوضع الأمني الهش في ليبيا منذ انطلاق ثورة 17 فيفري أهم التحديات التي تواجه القائمين على أمر النظام الجديد في ليبيا، فحالة الإنفلات الأمني التي صاحبت القتال بين أنصار نظام القدافي و معارضيه و التسليح العشوائي لقوى الطرفين سعيا لحسم المعركة أدى إلى وجود السلاح و انتشاره بصورة كبيرة غير مسبوقة في المجتمع.

*الواقع الأمني الليبي في حقبة ما بعد القدافي:

أدى ارتباط جانب كبير من الأجهزة الأمنية في الحالة الليبية بنظام القدافي، حتى اللحظات الأخيرة قبل سقوطه إلى إقصاء هذه المؤسسات. كما أدى هروب أو مقتل عدد كبير من القيادات الأمنية في الجيش و الشرطة إلى انهيار المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة، و ذلك في الوقت الذي برزت فيه دور المليشيات الثورية التي لعبت دورا بارزا في القضاء على نظام القدافي كلاعب أساسي غير أن المشكلة أن هذه الكتائب افترقت إلى القيادة المركزية الموحدة، كما غلب على بعضها التنافس الشديد.

و يمكن القول أن الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة شملت مجموعات تنتمي غلى مليشيات متضاربة الأهداف و المصالح، و من أهم الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة هي :

* اللجنة الأمنية العليا: و هي جهاز مواز لقوات الشرطة الليبية، و تتكون من مليشيات عدة تدين بالولاء بصورة أساسية لقادتها، و تتواصل الجهود لتحويل لتحويل ولائها للدولة الليبية.

* قوات درع ليبيا: و هي تحالف من المليشيات من الشرق و مصراته و الزنتان، و التي تعمل كقوة موازنة للجيش الوطني الليبي، و قد تكونت بمبادرة من قادة المليشيات أنفسهم، و ذلك بغرض مساعدة الجيش الوطني و أجهزة الأمن.[1]

---

[1]– **عمر فرحاني، مباركة سليماني**، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القدافي، نقلا عن:

202%/2 dae 939 ca 5a7cc512359 cf 43209 e26fe.pdf، لوحظ يوم 2017/09/05، 01:03 سا

● تركيبة الجماعات المسلحة و أنواعها: قبل الاستقطاب السياسي و العسكري الحاصل حاليا في ليبيا، كان هناك تصنيف شائع للجماعات المسلحة الليبية و هي أربعة:

– كتائب الثوار: ظهرت خلال الأشهر الأولى للقتال المكثف غير أنها أصبحت بعد ذلك أكثر اندماجا مع السلطات المحلية، يسيطرون على 90% من أسلحة المدينة.

– كتائب غير نظامية: هي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية، اكتسبت بنية تنظيمية متماسكة وقدرة عسكرية جيدة.

– كتائب ما بعد الثورة: ظهرت لملئ الفراغ الأمني الذي خلفته هزيمة قوات القدافي، لكن بالرغم من سرعة ظهورها منعت من أن تصبح متماسكة وفعالة.

– الميليشيات: وهي عبارة عن مجموعة من الجماعات المسلحة التي لا تقع ضمن أي من الفئات الواردة أعلاه، وهي تتراوح ما بين الشبكات الإجرامية إلى المتطرفين العنيفين. و هي على عكس الكتائب الثلاث، فليس للميليشيات تاريخ تشكيل مميز و موحد، تمثل جزءا صغيرا من الجماعات الناشطة في ليبيا أقل من 02% لا تملك خبرة قتالية، كمجموعة، لديها إمكانية أقل للوصول إلى الأسلحة العسكرية، و افتقارها للروابط الاجتماعية بشكل عام.[1]

لقد أصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المشتددة ينتمي أغلبها إلى تنظيم القاعدة أو للإخوان المسلمين، و تلقت هذه الجماعات دعما من دول عديدة مثل: قطر، تركيا، ما مكنها من تكوين ميليشيات مسلحة و فرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح. ساهمت بشكل أو بآخر في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا مثل ميليشيا "فجر ليبيا" في طرابلس و أنصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش.

تتوزع القوى المنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية و مجموعات مسلحة عديدة، تتفاوت في توجهاتها الإديولوجية، و مواقفها الفكرية، و قدراتها العسكرية. و تعد الكتائب و الميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية و السياسية في البلاد و تظم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية. وترفع شعارات تطبيق الشريعة ورغم أن الجماعات الجهادية أدت دورا ملموسا في القتال ضد نظام القدافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا أمام عملية بناء الدولة.

---

[1]– محمد محمود السيد، **قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا**، www.maralarabia.com/ لوحظ يوم 2017/09/05، 00:10سا.

تعد الجماعات الليبية المقاتلة أحد أبرز الجماعات الجهادية المنخرطة في العمل السياسي وأحد التنظيمات المسلحة التي تحمل فكر السلفية الجهادية. بالرغم أن عبد الحكيم بلحاج هو أكثر الشخصيات النافذة من الجماعة، قال إنه تم حلها، وليس لها وجود على الأرض، على أساس أن أعضاءها انضموا تحت لواء "الحركة الإسلامية للتغيير" وأنه يؤيد دولة مدنية ديمقراطية.

أما الجماعات الجهادية المسلحة الرافضة للإنخراط في العمل السياسي برغم أنها شاركت في القتال ضد قوات القدافي، هي جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية و تكفر المجتمع و تسعى لتطبيق الشريعة بقوة السلاح، مستفيدة من بيئة إقليمية تصاعد فيها دور التيارات الجهادية، لا سيما مصر و تونس، ناهيك بضعف الدولة الليبية و عدم قدرتها على نزع أسلحة الميليشيات بسبب التأخر في بناء المؤسستين الأمنية و العسكرية، و خوف بعض الثوار المسلحين الإنضمام إليها خوفا من تهميشهم في معادلة الثورة و السلطة المتنازع عليها.[1]

يرى أحد المشاركين في الثورة الليبية أن جوهر الصراع السياسي و العسكري في ليبيا هو صراع بين ثوار 17 فيفري، و قوى الثورة المضادة التي تتشكل من "الدولة العميقة"، و رجلات النظام السابق الذين يوجدون اليوم في عدد من الدول العربية المؤيدة لـ "عملية الكرامة" ثم هناك رجلات الصف الثاني في النظام السابق، و القبائل التي كانت تؤيده.[2]

تعد خريطة تحالف المليشيات المسلحة في طرابلس معقدة و يصعب على المتابع للمشهد الليبي فرزها بسهولة، فهي مقسمة بين من يعلن الولاء للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق و بين من يساند المؤتمر الوطني و حكومة الإنقاذ المنبثقة عنه، و جماعات أخرى تصنف متطرفة تأتمر من المفتي المعزول الصادق الغرياني و تحمل فكرة القاعدة. و من أجل أن تكون الصورة واضحة للمهتمين بما يحدث في ليبيا نقوم بشرح مفصل على كافة

---

[1]– محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة**، نقلا عن:
202%/mustaqbal-432-mhmd-3bed-alhafeez.pdf . لوحظ يوم 2017/09/05، 09:00 سا

[2] أسامة كعبار، **الإنقسام السياسي و العسكري في ليبيا و سيناريوهات المستقبل**. نقلا عن :
studies.aljazeera.net/ar/events/2014/9810021462123.html. لوحظ يوم 2017/09/05، 07:48سا

هذه التشكيلات المسلحة الموجودة في طرابلس بمختلف إنتماءاتها و مكوناتها و أماكن تواجدها:

* الميليشيات المسلحة التي تدعم حكومة الوفاق: منذ دخول حكومة الوفاق المدعومة من الأمم المتحدة إلى طرابلس في مارس 2016، سعت إلى عقد اتفاقيات مع عدد من المليشيات المسلحة من أجل تسهيل عملها داخل العاصمة و ضمان أمنها مقابل منحها دور في المشهد المقبل و من أبرز هذه المليشيات نجد:

- قوة الردع الخاصة: و هي المليشيا الأكثر تسليحا و عددا و هي أحد أكبر المجموعات العسكرية المسلحة في طرابلس يقودها عبد الرؤوف كارة و هو شيخ سلفي و مقرها داخل مجمع معيتيقة في طرابلس (الجهة الشمالية الشرقية)، تتكون من 1500 جندي، تحل محل الشرطة في المدينة لحفظ الأمن، دورها القضاء على العناصر المتشددة المتواجدة بالعاصمة.
- كتيبة النواصي: تسير على النهج نفسه مع قوة الردع الخاصة تعمل محاربة الفساد و الجريمة داخل العاصمة، تتكون من حوالي 500 عنصر، مقرها سوق الجمعة القريبة من مطار معيتيقة، دورها حماية و تأمين حكومة الوفاق.
- الأمن المركزي: مجموعة مسلحة يقودها عبد الغني الككلي، مقرها "حي أبو سليم". دورها حفظ لأمن في المنطقة.
- كتيبة ثوار طرابلس: يقودها هيثم التاجوري معروف بعدائه لجماعة الإخوان المسلمين و للجنرال خليفة حفتر، 1300 مقاتل، تعد أكبر المجموعات المسلحة في طرابلس تتكفل بحماية المجلس الرئاسي و المواقع الإستراتيجية.
- لواء المحبوب: كتيبة تابعة للمجلس العسكري بمصراته، دورها حماية رئاسة الوزراء، تتكون من حوالي 1000 عنصر و قائدها مجهول الهوية.

كما هناك أيضا المليشيات التي تدعم حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة خليفة الغويل، هاجمت هذه المليشيات بعض المقرات الوزارية و أفتكتها و أبرز هذه المليشيات :

– كتيبة المرسى: تملك معدات عسكرية تتكون من حوالي 800 عنصر، قائدها مجهول الهوية

– لواء الحلبوص: قائدها محمد الحلبوص الذي قاتل القدافي خلال أحداث الثورة، هي أقوى الكتائب المسلحة بمدينة مصراته. تأتمر من القائد بشير عبد اللطيف.

– الجماعات الإسلامية الليبية المقاتلة: تمكنت من التوسع في ليبيا (طرابلس) استفادت الدعم من المعزول الصادق الغرياني و هي تصنف مجموعات متطرفة تتبنى فكر القادة و من أهمها:

– الجماعة الليبية المقاتلة: تنظيم مسلح يحمل فكر السلفية الجهادية. يقوده عبد الحكيم بلحاج مقرها معيتيقة بطرابلس.

– الحرس الوطني: مجموعة من مليشيات تابعة للجماعة الإسلامية المقاتلة، بقيادة سامي الساعدي و خالد الشريف، مقرها الرئيسي في سجن الهضبة و بعض المناطق الأخرى القريبة منها[1].

[1]– **منية غانمي**، تعرفوا على أهم الميليشيات المسلحة المتقاتلة في العاصمة الليبية طرابلس، نقلا عن:
.arabic.cnn.com/norld/2017/01/26/libya-militias-tripoli لوحظ بتاريخ 2017/09/05، 04:23 سا.

المطلب الثالث: تكاثر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة:

بعد مرور ما يقارب أربع سنوات على ثورة 17 فيفري، عجزت ليبيا عن عبور المرحلة الإنتقالية و أصبحت على وشك تبني نموذج الدولة الفاشلة. فقد انتقلت ليبيا من مرحلة إنتقالية مليئة بالخلافات السياسية على خلفية مشهد أمني غير منضبط، إلى صراع متعدد الأطراف، قادها إلى مرحلة الإقتتال الداخلي، التي توشك أن تتحول إلى حرب أهلية، خاصة بعد دخول الجماعات الجهادية المتطرفة– متمثلة في تنظيم داعش– بقوة على خط الصراع المسلح. سنحاول فهم تعقيدات الأزمة الليبية الحالية، من خلال إستعادة ور الأزمة و رسم خريطة لأطراف الصراع.

الحضور الجهادي في ليبيا و دخول داعش:[1]

جاءت ثورة فيفري 2011 بجيل جديد من الجماعات الجهادية الليبية، و على رأسها جماعة "أنصار الشريعة" التي تأسست في مطلع عام 2012 على يد "محمد زهاوي" إنطلاقا من بنغازي و من ثم درنة و سرت، لكن المجموعات التي كانت تتبع التنظيم في هاتين المدينتين الأخيرتين أعلنوا انضمامهم لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" و ترتبط تلك الجماعة بعلاقة مع جماعة أنصار الشريعة في تونس المنبثقة عن تنظيم القاعدة، و تذكر التقارير أن التنظيم يمتلك أسلحة الكلاشينكوف و قواذف آر بي جي، و رمانات صواريخ هاون، و قناصات 7 كم فضلا عن الأحزمة الناسفة.

هناك تنظيم آخر و هو "ألوية الشيخ السجين عمر عبد الرحمن" التي سميت باسم زعيم الجماعة الإسلامية المصرية، ليس الكثير معروفا عن قيادة الجماعة أو حجمها لكنها كانت مسؤولة عن سلسلة الهجمات التي وقعت في بنغازي عام 2012. لقد تطور الوضع بعد ذلك، لتشهد ليبيا حضور تنظيم داعش على أراضيها، و كانت البداية حينما أعلن "مجلس شورى شباب الإسلام" في مدينة درنة مبايعته لداعش في أكتوبر 2014، و بعد ذلك اعترف أبو بكر البغدادي بانضمام أقاليم "برقة" و "طرابلس" و "فزان" الليبية إلى "خلافة" الدولة الإسلامية. لقد ترك تنظيم داعش بصماته في مدن بنغازي، سرت و طرابلس و أجزاء من

[1]- المهدي صالح الحميد، **الجريمة المنظمة و الإرهاب في ليبيا**، نقلا عن:
www.ahwar.org/debat/show.art.asp ، لوحظ بتاريخ 2017/09/03، 10:18 سا

جنوب ليبيا، حيث نشطت مكاتب داعش الإعلامية بصورة أكثر في برقة و طرابلس في بثها لأنشطة الحسبة و الدعوة. بالإضافة إلى أعمال العنف كالمتعلقة بإعدام الرهائن المختطفين، وكان آخر هذه الأنشطة إعدام 21 مصري قبطي على الشواطئ الليبية، حيث بث تنظيم داعش فيديو في 15 فيفري 2015 يظهر عملية الإعدام، و يتوعد بالمزيد من هذه العمليات "بالصليبيين".

هناك العديد من المجموعات المسلحة و التي تقوم بالجريمة المنظمة و ذلك بالسطو على المصارف الليبية و سرقة المال و بكميات كبيرة و الهدف منها تمويل عمليات الإرهابيين من أجل تحقيق أهدافهم.

تواصل الميليشيات و الجماعات الإجرامية في جميع أنحاء ليبيا اختطاف مئات من المدنيين و إخفائهم بشكل قسري، و الإعتداء بالعنف و الإغتصاب و القتل، و في تطور جديد ، تداولت وسائل إعلام محلية ليبية الخميس 15 ديسمبر 2016، تقريرا طبيا صدر عن مستشفى طرابلس المركزي، يتحدث عن استقباله سيدة قيل بأنها تعرضت للإغتصاب بعد اختطافها، و كشف التقرير تعرضها للضرب المبرح، إضافة إلى الإعتداء عليها جنسيا بعد اختطافها.[1]

تشهد ليبيا على خلفية الإنفلات الأمني و الإنقسام السياسي الذي تشهده منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية منذ عام 2011.

تجارة بشر ومخدرات: أكد المحامي جاء الله حمودة رئيس جمعية حقي الحقوقية، أن منظمته حصلت على وثائق وأدلة قطعية تقدم بها إلى محكمة العدل برفقة زملائه في منظمات ليبية أخرى تثبت تورط الميليشيات والمجموعات المسلحة في شتى أنحاء البلاد إلى جرائم الإختطاف وتجارة البشر و المخدرات و الأسلحة و غيرها.[2]

---

[1]– عبد الباسط غبارة، ، **<u>ليبيا وجحيم الجريمة</u>** نقلا عن: www.afrigatenews.net/content/ ، لوحظ بتاريخ 2017/09/01، 11:32 سا.

[2]– أسامة العربي، **<u>55 ألف جريمة جنائية في ليبيا، و خبراء يتهمون الميليشيات</u>**، نقلا عن : www.alarabiya.net/ar/north-afica/2016/12/15/55 ، لوحظ بتاريخ: 2017/09/03، 13:12 سا

لقد أكد الدكتور إسماعيل دبش المحلل السياسي و أستاذ بكلية العلوم السياسية و الإعلام أن الوضع ي ليبيا سيدخل دول منطقة الساحل في توتر من خلال تسريب ملايين وحدات الأسلحة التي أصبحت في متناول العناصر الإرهابية التي تعمل على التصعيد في المنطقة، و أشار إلى مسارعة هذه الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى مافيا السلاح و تجار المخدرات و الجرائم المنظمة للإستفادة من الإنفلات الأمني في ليبيا.[1]

إن الأطفال أكثر الفئات العمرية ضحايا و تضررا من الحرب و النزاعات المسلحة و الهجمات الإرهابية و الجريمة المنظمة في ليبيا، نتيجة لغياب سيادة القانون و استمرار حالة الفوضى التي تشهدها البلاد، حيث تفاقمت مؤشرات حوادث الإختطاف و القتل جراء أعمال العنف و الهجمات الإرهابية التي ترتكب بحق الأطفال. مدينة بنغازي بلغ عدد القتلى من الأفعال 03 جراء تفجير إرهابي بالقرب من مستشفى الجلاء ببنغازي ي 22 نوفمبر 2016.

تدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، مفوضية الأمم المتحدة للأمومة و الطفولة "يونيسف" إلى ضرورة العمل على إيجاد حلول عاجلة لما يمر به أطفال ليبيا جراء النزوح و الإقتتال الدامي و أعمال العنف و الهجمات الإرهابية، و لما لها آثار كبيرة على الأطفال في الحاضر و المستقبل.[2]

أكد الأكاديمي الليبي و أستاذ علم النفس، الدكتور، "سعد مناع" أن كميات هائلة من الأدوية تتداول في السوق الليبي، و دون رقابة طبية، و بعض هذه الأدوية قد تكون حبوب تسبب حالة من الوسواس القهري، و هو أحد العوامل التي تؤدي بصاحبها للإنتحار.

---

[1]– **حورية ريش**، محللون: ليبيا ستتحول إلى محضنة للإرهاب والجريمة المنظمة، نقلا عن:
www.djazairess.com/elmassar/5812، لوحظ بتاريخ: 2017/09/03.

[2]– **البيضاء، ليبيا، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان**، الأطفال في ليبيا ضحايا الإرهاب و أعمال العنف و الإنتهاكات، السبت الموافق من 26 نوفمبر 2016، ق–ط/3/2016م.

لم يستبعد أن تكون العملية مدبرة، حيث وصفها بالحرب القذرة و التي تتسع بشكل يخرج عن السيطرة، معتبرا أنها لا تقل خطورة عن حرب الجماعات الإرهابية و قد يكون أي فرد من المجتمع ضحية لها.[1]

شبكة تهريب سلاح بلجيكية تقودنا لفتح ملف "السلاح غير الشرعي" في ليبيا، و مصادره رغم قرار الحظر الدولي و طرق السيطرة عليه.

كما قال عبد الله الكاتب، المحلل الليبي، إن أحد تقارير الأمم المتحدة أكدت تورط دول إقليمية دولية في خرق حظر تمويل ليبيا بالسلاح، فصلا عن دول غربية، و لعل نبأ تفكيك الشرطة البلجيكية لشبكة تهريب السلاح إلى ليبيا خير دليل على ذلك.[2]

إن الفوضى في ليبيا شجعت نمو ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تقوم عصابات منظمة بالإتجار بالبشر و إرسال آلاف المهاجرين بواسطة قوارب مطاطية انطلاقا من الشواطئ الليبية إلى القارة الأوروبية.[3]

تمكنت عصابات الجريمة المنظمة من اختراق "ورشفانة" إثر عمليات إجرامية ارتكبتها في حق العديد من السكان المدنيين، خلال سنة 2015 و 2016، حيث استطاعت مجموعات صغيرة مسلحة خارجة عن القانون، أن تزعزع الأمن و الإستقرار في العزيزية و الناصرية و العامرية و الزهراء... و العديد من القرى و المدن "بورشفانة"، قامت هذه العصابات بعمليات قتل و خطف و ابتزاز نتج عنها سخط عام من قبل أهالي هذه المنطقة.[4]

---

[1] – القاهرة–بوابة إفريقيا الإخبارية، أكاديمي ليبي، **ظاهرة الإنتحار لا تقل خطورة عن ظاهرة الإرهاب**، نقلا عن: www.afrigatenews.net/content، لوحظ بتارخ: 2017/09/03، 13:12 سا

[2] – نجاة الجبالي، **4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا**، نقلا عن: al-ain.com/article/libta-weapon-snuggling-ban ، لوحظ بتاريخ: 2017/09/02، 14:50سا

[3] – إيوان ليبيا–وكالات، **تعرف على خريطة و أماكن انتشار الجماعات المسلحة التي تهدد ليبيا**، نقلا عن: ewanlibya.ly/news/news.aspx، لوحظ بتاريخ: 2017/08/07، 10:12 سا.

[4] –الحالة الإجتماعية في ليبيا : تقرير الحالة الليبية، مارس 2017، ، نقلا عن: loops reseach.org/pojects/view/197/ لوحظ يوم: 2017/09/02، 13:23 سا.

يقف وراء زعزعة الأمن في ورشفانة العديد من الأسباب و أهمها الميليشيات المسلحة، و انتشار السلاح و تنفيذ بعض الأجندات من الأشخاص خارج ورشفانة بالإضافة إلى فقدان القيادة الإجتماعية الفاعلة.[1]

إن سياسة الإفلات من العقاب ساهم في تغول الميليشيات و هو المشهد السياسي السائد حاليا، من أجل خلق سياسة الأمر الواقع و المخالفة لسيادة القانون، هؤلاء المجرمين و ما ارتكبوه من جرم تحت التهديد بقوة السلاح، و اقتحامهم للمصارف و للمدن منها مدينة بني وليد، و قتلوا الأطفال و الشيوخ و دمروا المعالم الإنسانية فيها، و اعتقلوا و عذبوا و هجروا المدنيين. هم أنفسهم لازالوا متواجدين على الساحة مستمرين بارتكابهم للجرائم في ليبيا.[2]

يقول محمد أبو عجيلة هو رجل أمن في المؤسسة التابعة للحكومة المؤقتة، إن التسويق و التسوق الإلكتروني في الأسلحة أصبح من أهم و أسرع الطرق الناجحة في ليبيا، موضحا أن هذه التجارة منتشرة و الإقبال عليها موجود من المواطنين العاديين و كذلك من المجموعات المسلحة و الميليشيات من أصحاب الأموال.

وكشف كذلك أن السلاح الذي يتم بيعه ينتقل من مكان إلى آخر و يتم تهريبه حتى إلى دول الجوار مثل: نيجر و تشاد.[3]

عثر على جثة المحامية "حميدة الأصفر" في مدينة "زلتن" و قد اختفت عن الأنظار منذ 6 أشهر، و يبدو أنها توفيت عندما حاول شاب من نفس المدينة الإستلاء على سيارتها و هذا في الرابع من جانفي 2014.[4]

---

[1]– عبد الباسط هامل، **حقيقة "ورشفانة" بين إرهاب الجريمة المنظمة و الإنقسامات السياسية و الإجتماعية**، نقلا عن: www.afigatenews.net/content/

[2]– **المهدي صالح أحميد**، ليبيا والدولة الفاشلة،

[3]–بوابة الوسط، **تقرير صادم حول تجارة السلاح في ليبيا**، نقلا عن: –tunisie-telegraph.com/2016/10/05/33331–

[4] حسن إنذار، **الجريمة المنظمة في ليبيا مستمرة**، نقلا عن: web.facebook.com/hassan enadarlib/posts/436854903080716 لوحظ يوم: 2017/09/07، 15:52 سا.

المبحث الثاني: تداعيات انتشار السلاح في ليبيا

في هذا المبحث سنقوم بدراسة تداعيات انتشار السلاح في ليبيا بالتطرق الى التداعيات السياسية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ثلاثة مطالب والت على النحو التالي:

المطلب الأول: الفوضى السياسية وانهيار الدولة

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا

المطلب الثالث: انهيار الوضع الاقتصادي الليبي وسوء الأوضاع الاجتماعية

المطلب الأول: الفوضى السياسية وانهيار الدولة

منذ مصادقة البرلمان على عدم منح الثقة لحكومة الوفاق التي بدأت أعمالها في طرابلس، تبدو ليبيا الآن أمام مفترق طرق جديد، فهذا القرار سيعيد خلط الأوراق من جديد في بلد مازال يعيش انقسامات، و يواجه مشكلات في الإستقرار السياسي و عملية انتقال السلطة و بناء المؤسسات.

لا يزال انتقال ليبيا نحو مرحلة سياسية جديدة يواجه تحديات مختلفة، حيث يظل الجدل حول شرعية الحكومتين الموجودتين حاليا في ليبيا قائما على تمسك البرلمان الذي يتخذ من طبرق مقرا له بعدم منح الثقة لحكومة الوفاق التي يقودها فايز السراج رغم استلامها لمهامها منذ مدة بعيدة مستفيدة من الدعم الدولي الذي تحظى به، و هو ما من شأنه أن يضع جهود تحقيق الإستقرار أمام تحد جديد.

يخشى المحللون من أن يؤدي هذا الإنسداد السياسي إلى مزيد من التناحر و الإنقسام و الإنشغال، و أكد المحلل السياسي "أسامة كعبار" أن حالة الجمود و الإنغلاق ي المشهد السياسي الليبي سيزيد من تأزم الوضع الإقتصادي داخل البلاد، مشيرا إلى أن المعرقل للأمور في ليبيا ليس البرلمان بقدر ما هي شخصيات نافذة في البرلمان، اختزلت القرار لصالحها بأساليب الخداع.

من جهته انتقد "علي الحاسي" المتحدث باسم حرس المنشآت النفطية تعنت البرلمان في إسقاط حكومة الوفاق، معتبرا أنه بات واقعا تحت سيطرة مجموعة هدفها عرقلة الإتفاق السياسي، و الضغط في اتجاه الحصول على عدد من الوزارات في أي حكومة تشكل، و أفاد بأن هذه العرقلة من شأنها أن تزيد من حالة التشفي و التشرذم التي تمر بها البلاد، و الدخول في حرب أهلية و اللعب بمصير الوطن بسبب شخصيات تحاول حكم ليبيا بأي طريقة.[1]

---

[1]- منية غانمي، **بعد استمرار رفض البرلمان لحكومة السراج، مخاوف حول مستقبل ليبيا**، قناةcnn بالعربية، نقلا عن: arabic.cnn.com/wold/2016/08/26 libya-unclair-future . لوحظ يوم: 2017/09/08، 14:23 سا.

خرج رئيس حكومة الإنقاذ السابقة خليفة الغويل و مجموعة من أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته في محاولة للسيطرة على مقر المجلس الأعلى للدولة معلنين ما أسموه تصحيح المسار السياسي و انتشال البلاد في جحيم الفشل و الفساد في خطوة اعتبرتها حكومة الوفاق الوطني انقلابا.

إن الحديث عن ليبيا في هذه الظروف يتطلب منا إجراء تقييم للنتائج التي ترتبت عن الثورة

والتداعيات التي نجمت عنها، والتحديات التي تواجهها ليبيا في الوقت الراهن، وإمكانية الخروج من المأزق الذي يعيشه الشعب الليبي في ظل انعدام الأمن والفوضى السياسية.[1]

لقد شكلت الإشتباكات و الصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الإنتخابات عامل ضغط سياسي أثر على العملية السياسية و أجبر المشاركين فيها على احترام قواعد العمل القبلي.

إن الليبيون يطمحون إلى تحقيق المصالحة الشاملة في بلادهم عن طريق توسط و مشاركة زعماء القبائل و النخب السياسية، لكن مناقشة دور القبلية في العملية السياسية دائما تأخذ منحى خطرا تطرح قضية الفيدرالية أو الكونفيدرالية كأساس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة.[2]

قوبل مقترح الأمم المتحدة للسلام في ليبيا بمواقف أغلبها سلبي، ما يثير الجدل بشأن الخلفيات المؤثرة للوصول إلى تسوية سياسية سلمية، و هنا يبدو مدخل الإنقسامات السياسية و الإجتماعية عوامل تساعد في الإقتراب من جذور الأزمة، خصوصا أن مؤسسات ثورة فبراير لم تستطع التصدي للتناقضات السياسية، ما يشكل تحديا لمرحلة إنتقالية أخرى.

لا تعكس هذه الخلافات تدهور الثقة، لكنها تكشف حدة الصراع السياسي بين مدرستين في السياسة الليبية، فمجلس النواب يعد أكثر ارتباطا بالإتجاهات الفيدرالية و القبلية، و يتبنى العودة لنظام سياسي يقوم على المؤسسة العسكرية، في حين يرتبط "المؤتمر" بكيانات

---

[1]- يسرى عادل، **ليبيا من الدكتاتورية و القمع إلى الإنهيار و الإرهاب**، نقلا عن: www.alittihad.ae/details.php. لوحظ يوم 2017/09/09، 00:19 سا

[2]- بوابة إفريقيا الإخبارية، **تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011**، نقلا عن: http://afrigatenews.net/mode/15 . لوحظ بتاريخ:2017/09/10 على الساعة: 15ساعة

إسلامية، و تنظيمات عسكرية، و تحالفات ثورية، يسعى إلى بناء نظام سياسي يقوم على الدستورية و المدنية.[1]

إن الواقع السياسي في البلاد تحكمه الفوضى، فالشرق يدار بحكومة مستقلة عن الغرب و هي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها. و يرأسها السيد "عبد الله الثني"، و العاصمة طرابلس تدار بحكومتين تتميزان بضعف الأداء هما حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، و يقودها رئيس المجلس الرئاسي السيد "فايز السراج".[2]

لم تتمكن حكومة التوافق الوطني برئاسة "فايز السراج" من تحقيق التوافق الوطني، و هو أول مهامها، و لم يحسم مجلس النواب في طبرق أمر حيالها، و لا تزال حكومة "عبد الله الثني" تعمل. كما لا تزال حكومة طرابلس المنبثقة من المؤتمر الوطني العام قائمة.[3]

تواجه ليبيا العديد من التحديات السياسية خاصة بعد فشل الإتفاق السياسي. قبل مرور عام على هذا الإتفاق زادت حالة الإنقسام و الإستقطاب السياسي، و أسفرت كل محاولات الحوار السياسي دون تحقيق نجاحات تذكر، و أصبح الإتفاق عبارة عن وثيقة الجمود السياسي. إما خيار الفشل و تعقد المشهد، أو تعديل الإتفاق و معالجة مخاوف الأطراف الرافضة للإتفاق (برلمان طبرق – الجيش الليبي) للمضي قدما في إنقاذ ليبيا من مخاطر الإرهاب و الفوضى الأمنية المتصاعدة.[4]

---

[1]- خيري عمر، **الإنقسامات الإجتماعية و السياسية و عملية السلام في ليبيا**، العربي الجديد، 2015/11/09، نقلا عن: www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/8/ . لوحظ بتاريخ: 2017/09/07، 09:14 سا.

[2]- المهدي ثابت، **ليبيا: عمق الأزمة و السيناريوهات الممكنة**، عن مركز الدراسات الإستراتيجية و الديبلوماسية، 2017/01/25، نقلا عن: www.csds-center.com/. لوحظ يوم: 2017/09/07، 05:00 سا.

[3]- وسوم، **ليبيا: الأوضاع في ليبيا في سنة 2016**، مركز المزماة للدراسات و البحوث، 2016/12/24، نقلا عن: /info.politics-dz.com/2016/24/ لوحظ يوم: 2017/09/09، 10:38 سا.

[4]- **الأوضاع الاقتصادية و السياسية الأمنية في ليبيا**، نقلا عن: almezmaah.com/2016/12/18 . لوحظ يوم: 2017/09/09، 10:17 سا.

أهم الأحداث من تاريخ انتخاب المؤتمر الوطني العام إلى الآن على شكل ملخص للمشهد السياسي الليبي: مباشرة بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012 دخلت الكتل السياسية المكونة له ككتلة تحالف القوى الوطنية- كتلة حزب العدالة و البناء الذراع السياسي للإخوان المسلمين- كتلة الوفاء للثورة- كتلة مستقلة في خلافات و مشاحنات في الوقت الذي كان فيه السلاح منتشرا في كل مكان، و تشكلت الحكومة بقيادة شخصية من تحالف القوى الوطنية (الكتلة الأكبر في البرلمان) الذي يرأسه "محمود جبريل" رئيس المكتب التنفيذي في المجلس الوطني الإنتقالي الذي قاد حرب التحرير ضد نظام القدافي.

هذه الحكومة وضعت في أولويات عملها خطة لجمع السلاح و جعله تحت أمرة الدولة، لكنها فشلن نتيجة المشاحنات السياسية بين الكتل داخل البرلمان و بين مكونات المشهد السياسي العام، و هو ما جعل الثوار في هذه المرحلة يتمسكون بسلاحهم إذ أدركوا أن البلاد على خلافات سياسية و على مراحل صعبة قد تطيح بالدولة نتيجة الإنتشار الواسع للسلاح في البلاد.[1]

لما جاء المجلس الرئاسي بكل مل يحمله من إعاقات بنيوية، كان الكثيرون يأملون منه أن يخرج الوطن من مأزق تشظى السلطة السياسية و تعددها، و لكنه في الحقيقة الأمر الذي لم يوجد لنفسه موضع قدم على الساحة السياسية التي تشغلها قوى الأمر الواقع و المغالبة المسلحة. فلم يستطع إخراج الميليشيات من العاصمة، و اكتفى بالحصول على سكن بجانبها في القواعد البحرية و لم تتمكن تشكيلته الحكومية من الحصول على ثقة البرلمان الشرعي، فاتبع سبيل من سبقوه و انتهج المغالبة و الأمر الواقع مستقويا بالقوى الدولية التي يبدو أنها أشارت عليه و شجعته على ذلك، فاصطف إلى جانب من سبقوه و تحول غلى سلطة أمر واقع لها خطابها و أعداؤها و حلفاؤها في مشهد يتغذى على المغالبة و المعاندة و الإقصاء.[2]

---

[1]- مركز الدراسات الإستراتيجية و الديبلوماسية، <u>ليبيا: الصراع المسلح و آفاق الحل السياسي، تونس</u>، 2015/01/19، نقلا عن: www.csds-center.com/ . لوحظ يوم: 2017/09/09، 08:30 سا

[2]- صالح السنوسي، <u>المغالبة و الإقصاء في المشهد السياسي الليبي</u>، قناة الجزيرة، 2016/11/30، على الموقع : www.aljazeera.net/knowled gegate/opinions/2016/11/29/ . لوحظ يوم: 2017/09/09، 08:30 سا.

أرجعت لجنة حكومية سودانية، انفتاح النشاط الإجرامي و انتشار عصابات الإتجار في البشر و ترويج المخدرات إلى انهيار الأوضاع الأمنية في جارتها الغربية ليبيا.

وقال نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (حكومية) إسماعيل تيراب، في مؤتمر صحفي عقد بالخرطوم، إن "انهيار الأوضاع الأمنية في ليبيا أدى لانفتاح النشاط الإجرامي و انتشار عصابات الإتجار بالبشر و ترويج المخدرات في السودان". و أضاف أن " حدود السودان مع ليبيا الجارة الغربية التي تبلغ نحو 7 آلاف كيلومتر ساعدت في ازدهار نشاط تلك العصابات الإجرامية.[1]

كلفة غياب الإستقرار في ليبيا على تونس:

نتائج عدم الإستقرار في ليبيا كانت كارثية على تونس التي وجدت نفسها ضريبة حرب أجبرت على الدخول في تداعياتها. فعلى المستوى الأمني فإن احتمال تسلل عناصر إرهابية ضمن موجات اللاجئين أو تحريك بعض الخلايا النائمة داخل البلاد يبقى الهاجس الأكبر للأجهزة الأمنية في تونس تعاني من التبعيات الأمنية التي قد تكون قاصرة عن مواجهتها في الظرف الحالي.[2]

و أخيرا يمكن القول بأن الجمهورية الليبية تعيش فراغا أمنيا و عدم وضوح الرؤية سياسيا، و هذا أمر متوقع، و لا بد من الإشارة إلى أن الإسلاميين، معتدلين كانوا أو متشددين، هم الذين تحملوا العبء الأكبر في المجهود الحربي. و هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، و يخطئ حلف الناتو و قادته إذا حاولوا حرمان هؤلاء من ثمار انتصارهم و عدم الإعتراف بدورهم و حقهم في المشاركة في رسم هوية الجمهورية الليبية في المستقبل.[3]

---

[1]- حسام بدوي، تدهور الأمن في ليبيا أدى لانتشار الإتجار بالبشر بالسودان العربية، نقلا عن: aa.com.tr/ar/872823/ لوحظ يوم: 2017/09/10، 20:46 سا.

[2]- نذير عزوز، كلفة الإستقرار في ليبيا على تونس، جريدة المساء، نقلا عن: www.elmassa.tr/ ، لوحظ بتاريخ: 2017/09/10، 21:06 سا.

[3]- تركي فيصل الرشيد، الربيع العربي و مخاض التحول الديمقراطي، بيروت-لبنان: بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، ط 1، ص 195.

. المطـــلب الثـاني: تدهور الأوضاع الأمنية

لقد حدث انفلات أمني شبه كامل و ظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن و النظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة، البعض منها غير معروف العدد و السلاح، و تجاوز عددها في العاصمة بعد تحرير أكثر من (100) مجموعة و تحول البعض منها إلى مجموعات جهوية و أخرى تتبع إيديولوجيات معينة لغرض فرض السلطة و الحصول على المال.

تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية و أماكن للتحقيق و الضبط و حجز الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن.

إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا و فروعها في المدن الليبية كافة، حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 140 ألف عنصر، و كان البعض منهم من رجال الشرطة و الجيش و الموظفين بشرائحهم كافة و غيرهم مساهمة منهم للحفاظ على أمن مناطقهم أو طلبا للحماية أو الحصول على منح مالية إضافية.

إنشاء أجسام موازية لكتائب الجيش تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية و لعدم وجود هيكلية واضحة للجيش في بداية ثورة 17 فبراير.[1]

حسب المحلل السياسي "محمد لعقاب" الإفلات الأمني وسهولة حركة السلاح بليبيا محركات طاقة إرهابية، ستعرف بلدان المغرب العربي ودول الساحل تحولات كبيرة من الناحية الديبلوماسية، الإقتصادية والأمنية نتيجة الأوضاع التي تعرفها ليبيا، أولها خطورة الانفلات الأمني و سهولة حركة السلاح بها، و استفادة الجماعات الإرهابية منها، و مافيا السلاح و شبكات الجريمة المنظمة و في مقدمتهم عصابات تهريب المخدرات.

[1]- عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22-23 يناير 2014.ص4.

وأكد أيضا الدكتور "إسماعيل ديش" المحلل السياسي و أستاذ بكلية العلوم السياسية و الإعلام أن الوضع في ليبيا سيدخل دول منطقة الساحل في توتر من خلال تسريب ملايين وحدات الأسلحة التي أصبحت في متناول العناصر الإرهابية التي تعمل على التصعيد في المنطقة و تبحث عن ذلك، و تعاني من الحصار و محدودية نشاطها من التشديدات الأمنية.

و أشار ذات المتحدث إلى مسارعة هذه الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى مافيا السلاح و تجار المخدرات و الجرائم المنظمة للإستفادة من الإنفلات الأمني في ليبيا.[1]

المخاطر الداخلية و الخارجية لغياب الأمن في ليبيا:

نتيجة غياب الضبط الأمني المنظم و المحكوم بواسطة أجهزة رسمية تابعة للدولة، شهدت ليبيا في الأيام الماضية أحداثا تعكس الحاجة الماسة لذلك الضبط المفقود.

إن تجدد الإشتباكات من مخاطر و احتمالات شديدة الخطورة لجهة مستقبل الداخل الليبي على مستوى الفصائل الثورية، فقد أثار أيضا مخاوف كبيرة بالنسبة للأمن الإجتماعي في الشارع الليبي، الذي أصبح يفتقد الأمن و بالتالي ينتقد وجود فصائل الثوار و انتشار السلاح على نطاق واسع من دون ترجمته إلى حماية حقيقية للمواطن.

لكن التداعيات السلبية لمعضلة غياب الأمن مقابل وفرة السلاح، تتجاوز افتقاد الأمان لدى المواطن أو وضعية الفصائل المسلحة. فامتدت إلى احتمالات تعرض ليبيا إلى عمليات تخريب منظمة حيث تمكنت السلطات الأمنية في ليبيا من إحباط عمليات تخريبية، كان من المفترض أن تستهدف سفارات و قنصليات و حقول نفطية خلال فترة رأس السنة الميلادية.و يمثل هذا التطور إشارة خطر حقيقية في ملف الأمن و السلاح في ليبيا، خاصة أنه تم خلال تلك العملية ضبط 150 قاذفة آربي جي، إضافة إلى أسلحة خفيفة بذخائرها، ما يشير إلى ضخامة حجم الدمار و الأضرار التي كانت ستنتج عن تلك الأعمال التخريبية.

[1]- عاشور، مرجع سابق، ص 2.

إن مفارقة غياب الأمن و وفرة السلاح في ليبيا ليست جديدة، لكن التطورات الأخيرة في ليبيا أبرزتها جددا على سطح الأحداث، مع معطيات جديدة أكسبتها مزيدا من الأهمية و الخطورة معا. الأمر الذي يعني أن طريقة التعاطي الرسمي مع الملف الأمني لم تعد تواكب المعدل المتسارع لتفاقم الأزمة بشقيها الداخلي و الخارجي. و أن السلطات الرسمية ممثلة في المجلس الوطني الإنتقالي و حكومة الكيب أصبحت مطالبة ليس بوضع خطط أو برامج لتوفير الأمن و الحد من انتشار الأسلحة و استعاب الفصائل الثورية المسلحة. لكن أيضا بوضع خطوات محددة بجدول زمني واضح لتنفيذ تلك البرامج أو الخطط، و أن تسري تلك الخطوات بشكل متزامن و ليس متتالي و أن تلبي المتطلبات و الإعتبارات السياسية و الإجتماعية التي تميز الوضع الليبي، خصوصا ما يتصل بوضعية فصائل الثوار داخل الساحة الليبية حاليا، و إلا فلن تجدي محاولات الخروج من مأزق الأمن نفعا بل تزيده تعقيدا.[1]

فقدان الأمن و تحديات الحكم في جنوب ليبيا:

لطالما اعتبر جنوب ليبيا منطقة يشوبها الغياب المستوطن للأمن و الإنقطاع و الإنفصال عن الشؤون السياسية في الشمال، غير أن الإضطرابات في هذه المنطقة الآن تتمدد بصورة مطردة في مختلف أنحاء البلاد.[2]

و بشكل عام لا تزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، مما يشكل تأمين الأطراف أحد أكبر التحديات التي تواجهها. و يتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح و البشر و المخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الإتجار غير المشروع اليومية بالوقود و البضائع، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل، و لكي تتمكن ليبيا من وضع استراتيجية فعالة حقا لأمن الحدود ينبغي عليها القيام بما لم تقم به أي حكومة

---

[1]- سامح راشد، **ليبيا: غياب الأمن و وفرة السلاح**، ملحق الأسبوع السياسي، ملاحق الخليج، 2012/01/12، نقلا عن: www.alkhaleej.ae/supplements/page/74ec6908-075d-4771-9d5a-f677fc7df6e8 لوحظ يوم: 2017/09/09، 11:52 سا

[2]-) فريدريك ويري، **فقدان الأمن و تحديات الحكم في جنوب ليبيا**، ريم أفريك، نقلا عن: rimafric.info/mode/1373 لوحظ يوم: 2017/09/09، 13:00 سا.

ليبية من قبل، و هو تفكيك شبكة المصالح الإقتصادية و المحلية التي تغذي انعدام أمن الحدود[1]

التداعيات الأمنية للسلاح الليبي على دول الجوار:

الجزائر– شددت وحدات الجيش الوطني و مصالح الأمن المشتركة إحكام قبضتها على طول الشريط الحدودي الجنوبي و الشرقي مع ليبيا عبر رفع درجة الإستنفار الأمني لوقف تهريب الأسلحة عبر الصحراء لصالح التنظيمات الإرهابية في دول مجاورة.

و قال مصدر أمني جزائري في تصريح صحفي: "إن تكديس الأسلحة المهربة و إخفائها يعكس مخطط الإرهابيين بمحاولة شن هجمات على الجزائر.

و يرى الخبير "أحمد ميزاب" أن مكمن الخطورة، في أن معظم الأسلحة مازال تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة، مما قد يسمح باستمرار تدفق و توزيع السلاح الليبي عل دول الجوار حيث أحصى التقرير قرابة 12 دولة يتم تهريبه نحوها.[2]

إن السلطات المصرية ألقت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة خفية و متوسطة عبر الحدود من ليبيا، بما يغذي ظاهرة الإنفلات الأمني في مصر.

الأمر ذاته لا يختلف في النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل لأكثر من 1000 كيلو، و لا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنيا. كما أن تجارة السلاح امتدت لمنطقة الساحل و الصحراء، خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة و الطوارق،

[1]- ، **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا**، جريدة صدى ع 18،أكتوبر 2012، نقلا عن: carnegieendownent.org/sada/ . لوحظ يوم: 2017/09/08، 14:47 سا.

[2]- أمين . ب . **لمنع تهريب السلاح نحو دول الجوار، الجزائر تعلن استفسار أمنيا على الحدود مع ليبيا، عمليات إستباقية للجيش ضد الشبكات الإجرامية**، ، نقلا عن: elmaouid.com/national/10269 الأحد 10 سبتمبر 2017

و كذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي و النيجر، و موريطانيا و الجزائر. بالإضافة إلى حركة العدل و المساواة التي تداول تقارير حول حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، علاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر و تشاد.[1]

[1]- **خالد حنفي علي**، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن: http://afrigatenews.net/mode/13 . لوحظ يوم: 2017/09/09، 18:02 سا.

المطلـــب الثـــالث: انهيار الاقتصاد وتدهور الأوضاع الاجتماعية

تم إختزال التفاعل بين المعسكرين في المشهد الليبي في الصراع على الشرعية السياسية و الشرعية الثورية، لكن النزاع على من يملك الشرعية، يخفي صراعا اقتصاديا ضاربا. و من يأمل اقتصاد الحرب الجاري في ليبيا بين الشرق و الغرب، يمكن أن يفهم لماذا كانت الميليشيات "فجر ليبيا" تريد طرح ميليشيات "الزنتان" من المطار و تدميره، بحيث لا يكفي مبرر السيطرة النية على طرابلس لوحده، إذ كان الهدف الحقيقي هو تحويل مسارات القوى الإقتصادية و التجارية بعد الثورة، و ذلك لصالح قوات سياسية.

إن الصراع حول مثلث النفط الليبي في الإقليم الشرقي الذي يحتوي على ثلاث مصاف نفطية من أصل خمس في ليبيا و أنابيب للنقل و موانئ التصدير (خمسة موانئ)، يجسد إحدى القضايا المفصلية المتصارع عليها.[1]

مع تدهور صادرات النفط و استنزاف الاحتياطات المالية الضخمة، يقف الاقتصاد الليبي اليوم على حافة الانهيار المالي، حيث تفيد آخر المعطيات أن إنتاج النفط الليبي تراجع بنسبة تزيد عن 80% من 1, إلى أقل من 06 مليون طن عام 2011,3 مليون طن في الوقت الحالي. إضافة إلى ذلك تدهور سعر الذهب الأسود في السوق الدولية بنسبة زادت عن 60 % منذ عام 2014

يقدر رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط "مصطفى صنع الله" أن بلاده خسرت ما يزيد على 100 دولار منذ عام 2013، بسبب تراجع معدلات الإنتاج و إغلاق موانئ التصدير الشرعية بشكل متكرر، و حذر في مقابلة مع وكالة "فرانس بريس" "أن بلاده تسير نحو الإفلاس المالي خلال العام المقبل إذا لم يتم استئناف تصدير النفط إلى المصرف المركزي الليبي عن طريق المصرف الليبي الخارجي الذي يتلقى ثمن الشحنات المصدرة من الشركات الشارية".

---

[1]- حسن مصدق، **الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي و باطنها تنافس على الثروات**، العرب، في، العدد: 9965، 2015، ص 7.

تردي مستوى المعيشة:

تفاقم أزمة السيولة الذي يزيد من عجز الميزانية و غلاء المعيشة بسبب ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، و يعاني الليبيون اليوم من انقطاع الكهرباء، إضافة إلى تدهور الرعاية الصحية، و نقص الأدوية و هروب الكفاءات. و في ظل الفوضى و انهيار مؤسسات الدولة و الرقابة على الحدود و النظام و النظام الجمركي يتفشى تهريب السلع و الأسلحة و المخدرات و المهاجرين من كا حدب و صوب، لا سيما من منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، و لا يخرب التهريب الإقتصاد الليبي و حسب، بل تصل مضاره المباشرة إلى الأسواق التونسية و الجزائرية القريبة من الحدود الليبية إضافة إلى الأوروبية.[1]

حذرت صحيفة "واشنطن بوست" من تسارع وتيرة التدهور الإقتصادي في ليبيا، الذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لجهود الحكومة الليبية الجديدة الرامية لمجابهة تصاعد نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". و نقلت الصحيفة –في سياق تقرير أوردته على موقعنا الإلكتروني اليوم الأحد– عن خبراء قولهم إن حالة عدم الإستقرار التي عصفت بالبلاد عقب اندلاع الثورة ضد نظام العقيد الراحل معمر القدافي تسبب في تراجع معدلات الإنتاج النفطي بصورة حادة لا سيما بعد وقوع العديد من الآبار النفطية و حقول الغاز تحت سيطرة الجماعات المسلحة. و أضافوا أنه في حال ما فشلت الحكومة في لاستعادة سيطرتها على المواقع النفطية و الإمساك بزمام الأمور، فستدخل البلاد دوامة جديدة من العنف المسلح في ظل حالة الإنقسام السياسي المتصاعدة مما يحول دون تشكيل جبهة ليبية موحدة أمام خطر تنظيم الدولة الإسلامية المتصاعد. و أضافت الصحيفة أن الصراعات الإقليمية و العرقية المحتدمة على السلطة، بالإضافة إلى المحاولات الفردية من قبل البعض لبيع النفط أو تهريبه خارج البلاد تمثل أبرز تحديات المرحلة الراهنة أمام الحكومة.

[1]- إبراهيم محمد، **الإقتصاد الليبي على حافة الإنهيار**، ليبيا الخبر، نقلا عن: www.libyaalkhabar.com

أخيرا صرحت الصحيفة أن كثيرا من الجماعات المسلحة في ليبيا تنظر إلى الإنتاج النفطي باعتباره "سرقة و نهب" لموارد الدولة الطبيعية من قبل شركات النفط العالمية، مستهدفة العديد من المنشآت النفطية.[1]

في سنة 2016 كشف "علي الجبري" محافظ مصرف ليبيا المركزي في مدينة البيضاء أمام جلسة مجلس النواب بأن خزانات البنوك التجارية في المنطقة الشرقية تكاد أن تكون خالية من الأموال حيث صرح: "لا نملك المال...إن الأموال في ليبيا تخضع للسيطرة السياسية و سلطة الميليشيات و لا أملك حلا سحريا في المدى القصير، و لكننل نؤمن بأننا بالعلم و المعرفة يمكننا الوصول إلى حل المشكلة الإقتصادية"

كما أسهم نقص السيولة في المصارف و لجوء هذه المصارف و التجار إلى التعامل بالصكوك و التي تعتبر أوراق نقدية بديلة للعملة في كثير من الحالات و أدى ذلك بدوره إلى إنعاش السوق السوداء و تراجع القدرة الشرائية للمستهلك و اختفاء قسم كبير من السلع في السوق، مما أثرت سلبا على الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنين، خصوصا من فئات الطبقة الوسطى التي حملت على عاتقها الكثير من الديون مما هدد معظم تلك الفئة بالفقر و الإفلاس فضلا عن سوء الوضع الإنساني في البلد.

الأمم المتحدة و شركاؤها يدشنون النظرة العامة على الإحتياجات الإنسانية و عمليات التخطيط للإستجابة الإنسانية لعام 2017:

التقى المجتمع الإنساني في تونس يومي 10-11 اكتوبر لحضور ورشة عمل حول تقييم الإحتياجات الإنسانية و تمهيد الطريق لإعداد خطة الإستجابة الإنسانية لعام 2017. و قد حضر ورشة العمل ممثلون عن السلطات الحكومية الوطنية و المحلية و الدولية و غيرهم، حيث خلص المشاركون في ورشة العمل إلى أن 1,3 مليون شخص في ليبيا سوف يظل بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في عام 2017، و هذا يشمل الأشخاص الذين لديهم آليات محدودة للغاية للتكيف، بدون مصادر للدخل أو ذوي الدخل المنخفض، و النازحين، و

[1]- أ ش أ، واشنطن بوست: تدهور الإقتصاد في ليبيا يهدد جهود مواجهة داعش، مصراوي، الأحد 17 أفريل 2016، نقلا عن: www.massrawy.com/newd/news-press/detail/2016/04/17/816443/ .لوحظ يوم: 2017/09/09، 13:22سا

العائدين و من يتعرضون للإساءة أو الإستغلال نتيجة أوضاعهم القانونية بما في ذلك اللاجئين و المهاجرين.

الليبيون يتعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي حيث يسعى برنامج الأغذية العالمي جاهدا للحصول على التمويل اللازم:

كان برنامج الأغذية العالمي قد خطط لتقديم مساعدات غذائية شهرية لنحو 210.000 من الأشخاص الأكثر ضعفا في ليبيا هذا العام، و يواصل برنامج الأغذية العالمي استكشاف الخيارات لتوسيع قاعدة الشراكة في مجال العمليات من أجل ضمان قدرته على توفير الطعام–إذا ما تغيرت الظروف على الأرض– إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها و الأكثر تضررات من جراء القتال الدائر.[1]

الوضع الإنساني في المناطق المتضررة جراء النزاع المسلح الدائر:

وفقا لما ورد عن مصادر محلية، تصل امتدادات الغذاء و الدواء إلى المدينة و إن كان بكميات محدودة، و هو الأمر الذي يتسبب في زيادة حادة في أسعار السلع الأساسية. و بحسب تقارير المجلس المحلي ثمة نقص في الغز و الوقود بالإضافة إلى عجز في السيولة.

من ناحية أخرى تعاني المرافق العامة للرعاية الصحية في المدينة من نقص في الأدوية و اللوازم الطبية مثلما تعاني جميع المستشفيات في الجزء الشرقي من ليبيا.

انتقل الوضع من سرت إلى مرحلة جديدة حيث تسببت العمليات العسكرية التي تتم ضد التنظيم الإرهابي للدولة الإسلامية إلى فرار ما يقدر بنحو 90,500 شخص بشكل رئيسي إلى مناطق بني وليد، مصراتة، ترهونة، طرابلس والجفرة، و قد وردت تقارير على

---

[1]- **تقرير، مقتطفات سريعة، نشرة ليبيا الإنسانية**، العدد 8، أكتوبر 2016. ص ص 1، 2.

لسان الفارين تفيد بوجود نقص شديد في الغذاء و الدواء، و حالات الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بما في ذلك حوادث قطع الرؤوس، و الصلب على الهياكل الخشبية و حالات الإختطاف.[1]

[1]- تقرير، أهم الأحداث، نشرة ليبيا الإنسانية: العدد 7، ، سبتمبر 2016، ص 1.

المبحث الثالث: مستقبل المنطقة على ضوء بقاء انتشار السلاح فيها:

المبحث التالي ندرسه من خلال ثلاثة مطالب سنتطرق عم طريقها الى مستقبل ليبيا على ضوء بقايا انتشار السلاح، اين تطرق الى تنظيم داعش والقاعدة ثم المزيد من اللاستقرار في المنطقة ثم التطرق الى الواقع والتحديات :

المطلب الأول: توسع انتشار داعش وانهيار الدولة الليبية

المطلب الثاني: المزيد من اللاستقرار

المطلب الثالث: تشكل تحالف دولي لصد الظاهرة

المطلب الأول: توسع داعش وانهيار الدولة الليبية

على الرغم من حصوره المتأخر على الساحة الليبية، فإن تنظيم "داعش" استطاع التمدد جغرافيا بسرعة كبيرة، و كسب مناطق تحت سيطرته إلى جانب الصمت الإعلامي الكبير الذي رافق كل ذلك. في يونيو (جوان) 2014، بايع تنظيم ليبي يسمى "مجلس شورى شباب الإسلام" تنظيم "داعش" و اعتبر الأراضي التي يسيطر عليها في مدينة درنة أراضي تابعة لخلافة البغدادي. لاحقا بدأت خلايا التنظيم في بقية مناطق ليبيا بالتحرك نحو بسط سيطرتها على مدن جديدة، حتى وصل ي فيفري 2015 إلى سرت، التي اتخذها كعاصمة له في ليبيا. كما قام بالسيطرة على بعض البلدات المحاذية، أهمها "النوفلية" و بالهجوم على حقول نفطية في المنطقة. أما وجود التنظيم في العاصمة طرابلس محدود، لكن قدرته على القيام بهجمات داخلها كبيرة. و يمتد نطاق العمليات التي يقوم بها التنظيم إلى نواحي مصراتة، فقد أسفر تفجير استهدف مركزا لتدريب قوات خفر السواحل بمدينة "زليتين" تبناه التنظيم في ديسمبر 2015 و مقتل أكثر من 80 متدربا.[1]

داعش:

ظهر التنظيم عام 2015 معتمدا إلى حد كبير على تواجد موالين له في مدينة درنة، معقل المتشددين تاريخيا في شرق ليبيا.

و بعد مبايعة "داعش" في سوريا و العراق استولى على المدينة و أقام إدراة لها، تم إرغام التنظيم على الفرار من المدينة في جوان 2015، فتوجه إلى مدينة "سرت" الساحلية ليفرض سيطرته عليها كاملا.[2]

تحرير خمسة أجانب أسرى في "سرت": إن مجلة "نيوزيك" الأمريكية فتابعت سير العمليات العسكرية في مدينة سرت ضد تنظيم "داعش"، و أوردت تحرير خمسة أسرى أجانب من قبضة التنظيم، بينهم إثنان أتراك و إثنان من الهند و بنغلادش. و قد حققت قوات

---

[1]- أحمد نظيف، **ليبيا...مع الجماعات الإرهابية لا دولة**، نقلا عن: www.middle-est-online.com . لوحظ يوم: 2017/09/03، 14:00 سا.

[2]- ايوان ليبيا، **تعرف على خريطة و أماكن الجماعات المسلحة التي تهدد ليبيا**، نقلا عن: ewanlibya.ly/news.aspx . لوحظ يوم: 2017/09/01، 20:14

"البنيان المرصوص" تقدما ملحوظا داخل مدينة سرت، و نجحت في تحرير عدد كبير من الأحياء السكنية بدعم من حملة جوية أمريكية بدأت الأول من أوت 2016.[1]

نساء داعش يكشفن جرائمه في سرت: يوما بعد يوم تتكشف ممارسات داعش الإجرامية لكن هذه المرة من قلب التنظيم، كاميرا أخبار و لأول مرة تدخل سجن النساء بسرت و تلتقي مع إحدى زوجات مقاتلي داعش حتى مع المتعاطفين معه من داخل سرت، هذه النساء انضمن إلى التنظيم إحداهن تدعى "تسنيم خيري" واحدة من الواتي التحقن بالتنظيم من قناعة منها و بعد احتكاكها بالتنظيم بعد وفاة زوجها و قد كشفت أن هذا التنظيم كان دائما يتكلم على قتل مسلحيه بالإضافة إلى وسائل الترهيب التي يستعملها لتهديد كل من يحاول الهرب أو الإنشقاق عن صفوفه، و يستغلون النساء و الأطفال كدروع بشرية في معارك ضد القوات التي تحاربه في سرت.[2]

داعش و غيرها من الجماعات المتطرفة:

واصلت الجماعات التابعة لداعش ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مع امتداد وجودها و سيطرتها على أراض داخل ليبيا، حافظت على حضورها حول درنة و بنغازي شرق البلاد و طرابلس في الغرب و الجنوب. و سيطرت على سرت و ضواحيها.

في جانفي 2015 هاجم مسلموا داعش فندقا في طرابلس، ما أسفر عن مقتل 12 شخصا على الأقل، معظمهم من المدنييظن من بينهم أجانب، و أعلنوا مسؤوليتهم عن هجمات على مقر إقامة السفير الإيراني، و سفارات الجزائر، المغرب، كوريا الجنوبية. في سبتمبر 2015 هاجمت جماعات تابعة لداعش سجنا تديره ميليشيا داخل قاعدة أمعتيقة الجوية في طرابلس، ما تسبب في مقتل 03 من حراس السجن على الأقل.

في درنة، فرض مسلحوا داعش حالة من الترهيب خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى جوان 2015، تميزت بأعمال الجلد العامة والإعدام خارج نطاق القضاء لمعارضيهم. في

---

[1]- هبة هشام، **ليبيا في الصحافة العالمية** ، نفلا عن: .www.alwasat.ly/ar/naws/libya/121954/ لوحظ يوم: 2017/09/06، 10:33 سا

[2]- جمال العربي، **نساء داعش يكشفن جرائمه في سرت**، نقلا عن: www.akhbalaan.net/news/exclusive/2016/11/28/ ، لوحظ يوم: 2017/09/03، 21:10 سا.

20 فيفري قالت داعش أنها نفذت هجمات بسيارات ملغومة في القبة، بلدة قرب درنة، ما أسفر عن مقتل 45 شخصا على الأقل، معظمهم منة المدنيين.

لقد أجبر "مجلس شورى مجاهدي درنة"، و هي ميليشيا مرتبطة بالقاعدة، مسلمس داعش على الإنسحاب من مركز المدينة، و لكن المواجهات المسلحة استمرت، حيث قتل مشددوا داعش رجلا بعد إجباره على حفر قبره بنفسه، و قتلوا آخر بعد أن سلحوه في الشوارع.

سيطر مسلحوا داعش على سرت و قرى هراوة، النوفلية المجاورتين، و في فيفري 2015، نشروا مقطع فيديو يظهرون فيه و هم يقطعون رؤوس 21 شخصا، أغلبهم أقباط مصريين في سرت، كما نشر مقطع فيديو آخر لداعش في أفريل سظهر مقتل 30 شخصا على الأقل من المسيحيين في حوادث منفصلة في سرت و جنوب ليبيا. و في أوت ، أنشأ مقاتلوا داعش إدارة عامة و محكمة إسلامية في سرت، و أسفرت اشتباكات مسلحة بين سكان محليين و الجماعات التابعة لداعش من 29 حالة وفاة على الأقل معظمهم من المقاتلين، لكن بعضهم مدنيين، و لكن في أكتوبر ، قطع أعضاء ملثمون رأسي رجلين متهمين بممارسة السحر، و صلبوا شيخا صوفيا مسنا.[1]

نهج جديد للقاعدة: و لتوسيع و تقوية صفوفها، سعت حركات متطرفة عدة في المنطقة لتبني نهج جديد من خلال إعلان ثلاثة تنظيمات إرهابية مسلحة ناشطة شمال مالي، باندماجها في تنظيم موحد لتشكل ما أسمته جماعة نصرة الإسلام و المسلمين التي بايعت القاعدة.

و يتوقع خبراء أن تعلن الجماعة الجديدة عن نفسها عبر عمليات عسكرية أو خطف رهائن لابتزاز اسمها على المستوى الدولي.و تشكل هذه التطورات تحديا جديدا لليبيا، حتى أنه يتجاوز حدودها و يمتد إلى دول شمال و ساحل إفريقيا، مما ينذر بتصاعد التهديد الذي

[1]– كريستوف أوكيكون، التقرير العالمي 2016: ليبيا، نقلا عن: https://www.hrw.org/arworld-report/2016contry-haptes/285661 . لوحظ يوم: 2017/09/04، 04:37 سا

تمثله الجماعات المتطرفة في ظل خسارتها لمناطق كثيرة كانت تعتمد عليها كحاضنة مهمة لبقائها.[1]

باشرت قوات حكومة الوفاق الوطني بتسيير دوريات أمنية في مدينة سرت، التي تعتبر معقل داعش الرئيسي في ليبيا. كما بدأت بملاحقة عناصر داعش و تمشيط المناطق التي انتزعتها من التنظيم في المدينة، لاسيما بعد سيطرتها على الميناء و الشارع الرئيسي. وطالت عمليات التمشيط أحياء عدة ظهر عليها دمار واسع بسبب القتال الدائر في وقت انتشرت جثث تابعة لمقاتلي التنظيم في شوارع سرت.

يذكر أن قوات حكومة الوفاق الليبية كانت قد أعلنت سيطرتها بالكامل على ميناء سرت و أحياء سكنية تقع في شرق المدينة بعد اشتباكات مع تنظيم داعش، قتل فيها 11 من عناصرها.[2]

مواطن ليبي من سرت فر مؤخرا من هذه المدينة التي يحتلها داعش، تحدث لأخبار الآن عن القوانين التي يفرضها داعش بالقوة على أهل سرت، متخفيا، خوفا من بطش داعش له و لأهله الذين تركهم خلفه. الشاب من قبيلة القذاذفة يروي كيف أن داعش يكفر و يجبر المواطنين على ما يسميه "الإستتابة" تحت تهديد إستباحة كل ممنوع.

ففي هذا اللقاء الحصري يبرز هذا المواطن ما تم إبرازه خلال عرضنا لانتهاكات داعش المستمرة في حق المواطنين في مدينة سرت و يؤكد أن ممارساته في القتل و السلب وصلت حدود كبيرة و انتهاكات يندى لها الجبين، أرهقت أهالي و سكان سرت مما أجبرهم على النزوح ممن يستطيعوا الإفلات من قبضة داعش.

أساليب كثيرة كسفها لنا هذا المواطن، حيث أن داعش يستتيح كل شيئ، المال و العرض و يفعل ما يحلو له، و إن لم يمتثل لأوامره يقتل على الفور دون رحمة، كما سيطر

---

[1]- سكاي نيوز، **ليبيا...استمرار المعارك ضد تنظيم القاعدة في رأس لانوف**، نقلا عن: www.skynewsarabia.com/web/aticle/924052/ ، لوحظ يوم: 2017/09/07، 22:00 سا

[2]- العربية نت، **ليبيا...دوريات حكومية داخل سرت و جثث داعش في الشوارع**، نقلا عن: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/06/12/÷d9÷8a÷d8÷a8÷d9÷8a÷a7

التنظيم على ميناء سرت، التي كانت قد شهدت في الأيام الماضية مواجهات بين المتشددين و الجيش المدعوم من أهالي المدينة الساحلية الواقعة وسط البلاد. [1]

لقد أعلنت الميليشيات التابعة للمجلس الرئاسي تحرير منطقة قصور الضيافة شرق الحي الرابع "الدولار" وسط اشتباكات مع عناصر تنظيم داعش الإرهابي.

و كان مكتب الإعلام لقوات ما يعرف بالبنيان المرصوص قد أعلنت انطلاق العد التنازلي

للمرحلة أن العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي، مشيرة إلى اجتماعات مكثفة لقادة العمليات استعداد اللحظة الأخيرة و الحاسمة لاجتثاث بقايا التنظيم من المدينة. [2]

قال الناطق الرسمي لعملية البنيان المرصوص العقيد محمد النصري قد أشار إلى أنهم يعملون على تطويق مدينة سرت وناشد سكان المدينة بمغادرتها، كما أوضح بأنه أصيب في 29 ماي 2016، 4 جرحى من قوات البنيان المرصوص، و قد عثرت على 37 كغ من الذهب و 3 مليون دولار و على كمية من العملة الليبية أثناء مداهمة لأحد المقرات التابعة لتنظيم الدولة دواعش بالقرب من محطة سرت البخارية، و تحدث عن اختفاء تام لعناصر التنظيم من داخل المدينة و توجههم إلى منطقة 30 غرب سرت و أوضح المصدر بأنه لم يعد وجود لأي بوابات داخل المدينة.

وأشار إلى احتمال كبير بانسحاب التنظيم التنظيم من سرت والاتجاه إلى منطقة "هراوة" و "النوفلية" بعد أن تم مجموعة من التنظيم، وقال بأن التنظيم نق السجناء من مقر الشرطة الإسلامية بسرت إلى مركز شرطة هراوة.

وكان السلاح الجوي التابع لعملية البنيان المرصوص قد أكد في بيان له بأنه قد قام بتنفيذ أكثر من 100 ضربة جوية استهدف فيها أكثر من 120 هدف مباشر خلف جراءها المئات من القتلى.

---

[1]- **أخبار عربية، أخبار الآن–طبرق–ليبيا** (حصري، مواطن ليبي يروي الأخبار الآن" قوانين داعش في سرت، نقلا عن: http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/05/09/libyan-citizen-tells-akhbar-alaan-daesh-isis-laws-sirte.

[2]**مصرس**": **أخبار عاجلة اليوم**، انسحاب عناصر داعش من قصور الضيافة، نقلا عن: http://www.libya24.tv/news/49454 . لوحظ بتاريخ: 2017/09/08، 02:09 سا.

وكانت قوات عملية البنيان المرصوص بحسب المصدر قد تراجعت ليلة أمس 29 ماي 2016 إلى بوابة 50 غرب مدينة سرت من أجل التأمين كإجراء وقائي من أي هجمات بالتفجير أو الألغام من قبل تنظيم الدولة خاصة بعد سيطرة التنظيم على "جارف"، "الكسارات" غرب سرت 40 كلم، و الذي اعتبره من ضمن التكتيك العسكري بحسب قوله.[1]

كشف أكرم بوحليقة، الناطق باسم غرفة عمليات إجدابيا، في تصريحات تلفزيونية أمس السبت عن الأسباب الحقيقية لانسحاب تنظيم داعش الإرهابي المفاجئ من درنة و بنغازي، مؤكدا أن التنظيم الإرهابي تكبد خسائر كبيرة في درنة و بنغازي و الواحات و تأكد من هزيمته، لهذا تم توجيه عناصره لكي لا يفتحوا أكثر من جبهة.

و أكد أن داعش أعلن النفير و أمر قواته بالإنسحاب من مدينة درنة و بنغازي للرجوع إلى مدينة سرت لان حربهم خاسرة في تلك المناطق.[2]

انسحب تنظيم داعش من المناطق التي دخلها بعد منتصف الليلة البارحة شرق سرت بعد عدة ضربات وجهها سلاح الجو التابع للقوات المسلحة، كما و أكدت عدة مصادر دخول وحدات الإستطلاع إلى منطقة "أم القنديل".

و كان التنظيم الإرهابي قد قام باستيقاف في منطقة "أم الخنافس" إلى منطقة "أم القنديل".

و ذكر مراسل قناة ليبيا أن المنطقة التي دخلتها داعش كانت في نطاق سيطرة البنيان المرصوص، و لم تكن تحت سيطرة قوات الجيش.

فيما رفع الجيش حالة الإستنفار إلى القصوى لوحدات الجيش التابعة للغرفة و القوات المساندة لها في الهلال النفطي، لوجود تحركات لبعض المجموعات الإرهابية.[3]

---

[1]-**إسام زوبر**، انسحاب داعش من سرت إلى هراوة و النوفلية في 30ماي 2016، وكالة الأنباء الإنسانية. نقلا عن:

https://ae.linkdin.com/puls÷d8÷a7÷d9÷86÷d8÷b3÷d8÷a7÷d9÷8... . لوحظ في 2017/09/09، 13:04 سا.

[2]- أخبار ليبيا الآن، **بوحليقة يكشف أسباب انسحاب داعش من سرت و بنغازي**، بوابة إفريقيا الإخبارية، 24 أفريل 2016. نقلا عن: https://www.libya alkhabar.com/libya–news/74835.html . لوحظ يوم: 2017/09/09، 12:50 سا.

[3]- البث المباشر (http://libya tv)، **انسحاب داعش من مناطق دخلها شرقي سرت بعد ضربات سلاح الجو بالقوات المسلحة**، 3 سبتمبر 02:05/2017. نقلا عن: (https://libya channel.com/categort/libya).

لوحظ يوم: 2017/09/08، 09:45 سا.

المطلب الثاني: مزيد من اللاإستقرار:

مع الفراغ السياسي والأمني، ولعدم قدرة أطراف الصراع الوصول بالبلاد إلى حل سلمي، شكلت ليبيا بيئة حاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة، لتدخل بعدها في طاحون حرب أهلية جعلت منها أكبر منصة للإرهاب في شمال إفريقيا، و بقعة جغرافية تشهد فراغا أمنيا و سياسيا هدد إلى حد كبير ليس فقط دول الجوار الليبي بل حوض المتوسط و الغرب معا. ضف إلى ذلك، سلط التقرير العاشر لمؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد السلام والاقتصاد الضوء على ليبيا، و اكد تراجعها في تصنيف مؤشر السلام العالمي إلى المركز 154 من أصل 163 دولة مشمولة بالقياس، و بين المؤشر أن ليبيا انخفضت ثلاث مراكز بسبب الظروف الأمنية مارنة بالعام الماضي (2015). وجاء ترتيب ليبيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة 16 و ألقى التقرير اللوم على عدة أطراف من بينها الجماعات المسلحة و الحكومة بسبب تقصيرها في اتخاذ ما يلزم لحفظ الأمن.

تشهد ليبيا صراعات سياسية و عسكرية و أوضاعا أمنية خطيرة أدت إلى اتساع نطاق المناطق المنكوبة التي تتعرض لأزمة إنسانية و صحية صعبة. و تؤكد تقارير دولية أن المستشفيات و المراكز الطبية هناك أصبحت عاجزة عن توفير احتياجات المرضى الأساسية، كما انهيار الأمن في البلاد و اتساع رقعة الفراغ السياسي–العسكري، قد حولها إلى منصة تهديد دولي و إقليمي.[1]

صوت المؤتمر الوطني العام في ليبيا غلى قرار إعلان حالة "النفير العام". أي الطوارئ، بسبب حالة الفلتان الأمني في مختلف مناطق البلاد و خصوصا الجنوب.[2]

قال رئيس القيادة العسكرية في إفريقيا (أفريكوم)، الجنرال "توماس فالدهوسر" إن الإستقرار في ليبيا يشكل على المدى القصير تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية وحلفائها في إفريقيا.

---

[1]– عبد الباسط غبارة، **ليبيا...بلد بلا أمن**، بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن:

http://afrigatenews.net/mode/136977 لوحظ بتاريخ: 2017/09/10، 23:25 سا

[2]- سفانة، **إعلان حالة الطوارئ في ليبيا لكبح اللاأمن والفوضى**، زنقتنا، منتديات شباب ليبيا الأحرار

نقلا عن:www.zangetna.com/t77619-topic . لوحظ يوم: 2017/09/11، 13:33 سا

و أضاف و فقا لـ "وكالة الأنباء الليبية" أن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا سهل الحركة للمقاتلين الأجانب، و قد تمتد إلى تونس و مصر و منطقة المغرب العربي عموما، قائلا خلال ذات الجلسة التي خصصت للأعمال التي قام بها (أفريكوم) لحماية المصالح الأمريكية في القارة: "إن (أفريكوم) التي قامت في شهر يناير بآخر ضرباتها الجوية ضد مواقع التنظيم الغرهابي المسمى داعش بسرت تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية و السماح لشركائها الأفارقة بإنهاء وضعية اللاإستقرار في ليبيا و الساحل".[1]

هذا التقرير بعنوان « southern libya destabilized the case » الذي يتناول تحليل الأوضاع في مدينة أوباي التي تقطنها الطوارق، و التبو، و تقع على الحدود المؤدية إلى دول تشاد، النيجر، السودان و الجزائر، و هو من إصدارات مشروع "تقييم الأمن في شمال إفريقيا".

نستخلص فيه ما يلي:

ــ عالج التقرير التهديدات المحتملة لهذا النزاع على جنوب غربي ليبيا و إقليم الساحل بشكل أوسع، و توقع تفاقم هذا الصراع ليأخذ طابعا إقليميا حيث أشار هذا التقرير إلى أنه "إذا استمر الوضع الراهن على ما هو عليه، فإن تجدد الصراع يبدو احتمالا قويا، ذلك بالنظر إلى الروابط العائلية و القبلية العابرة للحدود بين الطوارق و التبو عبر أنحاء الساحل، فالصراع المقبل يمكن أن ينسحب بسهولة ما وراء الحدود المحلية لأوباري إلى الإقليم الأوسع".

ــ ربط التقرير الصراع في أوباري إبى مسألة الهوية حيث أكد أن الصراع يتمركز حول الأصول الإقتصادية و الهوية على المستوى المحلي. ولكن كغيره من الصراعات في ليبيا، فإن الحكومات الوطنية المتنافسة و مع تزايد التدخلات الأجنبية في هذا الاقتتال جعل الصراع يبدو كحرب بالوكالة.

ــ خلص التقرير أن التدخل الخارجي لعب دورا مهما في إطالة أمد الصراع في أوباري، فالتدخل الدولي و الإقليمي فاقم من خطوط التصدع في الجنوب، في حين اصطف

---

[1]- بوابة الوسط، "أفريكوم": **عدم استقرار ليبيا يشكل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية**، 2017/03/11.
نقلا عن: /alwasat.ly/ar/news/libya/135411 . لوحظ يوم: 2017/09/11، 14:11 سا

السكان المحليون مع الفصائل المتنافسة على المستوى الوطني لتلقي الأسلحة و الدعم السياسي و اللوجستي.

ـ أكبر التهديدات الرئيسية للسلم المجتمعي الدائم في أوباري و المناطق المحيطة بها هو غياب مؤسسات حكومية إدارية و أمنية موحدة و محايدة.

ـ الإقتتال مستمر من أجل السلطة و السيطرة على المستويين المحلي و الوطني، و كذلك بسبب غياب الإستثمار في البنية التحتية و تقديم الخدمات العامة و تحريك الإقتصاد المحلي.

ـ إذا انهارت اتفاقية السلام في أوباري فإن التداعيات المحتملة ستمتد إلى المستوى الإقليمي، فالمجتمعات المحلية سوف تعيد تعبئة أقاربهم عبر الحدود، كما فعلوا ذلك خلال الصراع الحالي و بالتالي زعزعة استقرار الدول المجاورة، في الوقت نفسه، فإن الفراغ الأمني سيمكن المهربين و المتطرفين من الإزدهار.[1]

لفت المتحدث باسم الجيش الليبي العقيد "أحمد المسمارس" إلى أن ليبيا تعاني ممنهج من دول خارجية. و في مؤتمر صحفي عرض وثائق تكشف تواطئ ليبيين مع جماعات إرهابية للسيطرة على البلاد، و أشار أن القوات المسلحة في حالة استنفار دائم.

و أكد أنه لا يوجد تنسيق بين الجيش الوطني الليبي و رئيس ما تسمى بـ "حكومة الوفاق" فايز السراج. **(1)**

الوضع في ليبيا لا يزلا مفزعا رغم مرور خمس سنوات على سقوط نظام القدافي:

على الرغم من مرور خمس سنوات على سقوط نظام القدافي فإن الصورة لا تزال "سوداوية و مفزعة" في ليبيا، إذ تلاشت في تفاصيلها ألوان و بوادر الأمل في مستقبل مشرق بعيد عن الحكم المتسلط و فسحت المجال أمام ألوان قاتمة من تدهور أمني و انقسام سياسي و احتقان اجتماعي بات اليوم يهدد وحدة ليبيا و ينذر بتحويلها إلى عش للجماعات المسلحة.

[1]- ريبيكا موراي، **غياب الاستقرار في الجنوب الليبي:حالة أوباري**، على الموقع الالكتروني: www.minbarlibya.com لوحظ يوم: 2017/09/11، 15:34 سا.

في هذا السياق حذر الباحث التونسي في الشأن الليبي "غازي معلى" في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) من أن ليبيا تمر حاليا بمرحلة صعبة و دقيقة جدا فهي على مفترق طرق، فبعد الهدوء النسبي الذي شهدته عقب الإنتخابات الأولى التي أقيمت بعد سقوط نظام القدافي شهدت انتكاسة خطيرة و تحول الصراع فيها إلى نزاع مسلح بين أطراف تسعى لبسط نفوذها و سيطرتها بقوة السلاح.

إلا أن الأخطر في هذا المشهد وفق "معلى" هو انقسام الدولة و مؤسساتها في ليبيا إلى شقين أولهما في الغرب متمركز في مدينة طرابلس و الآخر في مدينة بنغازي شرقا.

قال أن سقوط القدافي يجسد انتهاء عقود السوء و الفساد و التوحش في ليبيا، لكنه فتح الباب واسعا لما هو أسوأ لمنع الثورة من النجاح و للحيلولة دون أن يتمتع الشعب الليبي بثرواته و بالحقوق و بالحريات المعترف بها دوليا للإنسان في عصرنا حسب الأمم المتحدة.

في السياق ذاته أوضح المحلل السياسي التونسي "جمعة القاسمي" في لقائه مع (كونا) أن الأوضاع في ليبيا تتجه للأسف يوما بعد آخر نحو المزيد من التدهور و التعقيد و الإنقسام بعد خمس سنوات

من سقوط نظام القدافي و ذلك بسبب الحسابات السياسية الضيقة و تنافر المصالح و تضارب الأجندات الإقليمية و الدولية.[1]

قال المستشار "أحمد أبو زيد" المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية يوم الثلاثاء 2017/06/06 أن "الوزير شكري كان حريصا أن يستعرض أسباب الضربة المصرية في درنة الليبية و التأكيد على أن مصر تتأثر بشكل كبير بانفلات الوضع الأمني في ليبيا و أن حالة الفوضى التي تعانيها الأخيرة تعكس خطورة الوضع الليبي. كما استشهد الوزير بما قاله الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بشأن سيارات الدفع الرباعي التي تم تفجيرها مؤخرا و التي

---

[1]- خالد حبار، **الوضع في ليبيا لا يزال مفزعا رغم مرور خمس سنوات على سقوط نظام القدافي**، وكالة الأنباء الكويتية (كونا) نقلا عن:
http://www.kuna/articleprintpage.aspx?id=253985glanguage=ar_ بتاريخ الاطلاع: 2017،14:13/09/11 سا

كانت تأتي عبر الحدود الليبية ما يدل على أن الوضع خطير و استمراره في منتهى الخطورة و يتطلب التنسيق بين دول الجوار.[1]

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فبوجود سلاح منفلت و عدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على الغارب و مفتوحا على كل الإحتمالات ما انتهى اليوم إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان.

إضافة إلى ذلك تركة ثقيلة خلفها نظام القدافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي ملتبسا.

هذا الوضع الأمني المضطرب دفع الأمم المتحدة إلى إصدار تقرير تعبر فيه عن قلقها البالغ إزاء تنامي حدة أحداث العنف في البلاد، حيث تشير الوثيقة إلى استمرار الاغتيالات و مواصلة أنشطة المجموعات المسلحة، فضلا عن الهجمات والتهديدات لأعضاء السلك الديبلوماسي في جميع أنحاء ليبيا بما في ذلك العاصمة طرابلس.

من ضمن الملفات التي تطرح أيضا حول الأمن في ليبيا قضيتا أمن الحدود و المعتقلين المحتجزين من قبل جماعات مسلحة تسعى إلى تجاوز الدولة و القوانين.

أخيرا تبقى الإشارة إلى أن عدم تشكيل جيش ليبي جديد شكل عاملا بارزا في بقاء الأمن الليبي مفتوحا على كل الإحتمالات و معرضا لشتى الإنتهاكات.[2]

---

[1]- دول جوار ليبيا تتفهم أسباب الضربة الجوية لمعاقل المتطرفين.

نقلا عن: www.almasryalyoum.com/news/detail/1144974. لوحظ يوم: 2017/09/10، 10:17 سا.

[2]- مجدي يازجي، ليبيا: انفلات أمني و انتشار للسلاح و تعدد الكتائب، قناة العربية. نقلا عن:

www.alarabya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10 . لوحظ يوم: 2017/09/10، 20:45 سا.

المطـــلب الثـالث: تشكل تحالف دولي لصد الظاهرة:

بمجرد أن أذاع تنظيم داعش فيديو ذبح 21 من المصريين المسيحيين المختطفين، انطلقت إلى جانب التنديدات و الإدانات الدولية، دعوات لاسيما على لسان وزيرة الدفاع الإيطالية "روبيرتا بينوتي"، عن استعداد بلادها لقيادة تحالف دولي للتدخل في ليبيا، و إرسال قوات برية للقضاء على التنظيمات المتشددة هناك، و أعقب تأكيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" ضرورة استصدار قرار من مجلس الأمن بتشكيل هذا التحالف، و قالت "هدى راغب" أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة: "إن هناك قناعات دولية لضرورة التدخل العسكري في ليبيا بعد زيادة نفوذ و قوة الجماعات و التنظيمات المتطرفة هناك، و التي باتت تتمتع بحاضنة شعبية، فيما حكومة "عبد الله الثني" و قوات اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" غير قادرة على مواجهتها، و القضاء على الإنفلات الأمني، و أشارت إلى أن إعلان إيطاليا عن استعدادها لقيادة تحالف دولي ضد ليبيا و إرسال قوات برية لقتال الجماعات المسلحة، و تأكيد السيسي دعم هذا الخيار يعني أن الحل العسكري للأزمة بات الحل الوحيد، و ضرورة قصوى لحماية المدنيين، و العمل على إعادة الإستقرار و إنهاء الفوضى، لافتة إلى ضرورة تكوين حلف عسكري دولي تشارك فيه دول عربية، و يحظى بدعم دول الجوار (مصر، تونس، الجزائر، السودان) على غرار ما حدث في التحالف الذي قادته فرنسا لإسقاط نظام معمر القدافي إبان ثورة 17 فبراير 2011.

و اعتبر السفير "عبد الرؤوف الريدي" رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية أن خيارات المجتمع الدولي للتعامل بشكل سلمي قد نفذت، ليبقى خيار استخدام القوة و هو ما تميل إليه أوربا في ضوء الموقف الأمريكي الذي لا يعارض تقسيم ليبيا، و موقف الإتحاد الأوربي المتخوف من تقسيمها. لأن ذلك سيزيد من مشاكل الهجرة غير الشرعية...[1]

[1]– تقرير إخباري، **التحالف الدولي في ليبيا...الواقع و التحديات**، قناة الإتحاد، نقلا عن: www.alittihad.ae/details.php لوحظ بتاريخ: 2017/09/12، 14:34 سا.

الناتو تدخل لحماية المدنيين و ليس لإقامة الديمقراطية:

جاء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي خول استخدام القوة في ليبيا بأن الهدف من التدخل هو حماية المدنيين و المناطق الآهلة بالسكان الواقعة تحت تهديد الهجوم، و هذا هو الموقف الذي تحقيقه فعلا.

وقف مستشارو أوباما حينها أمام خيارين للقيام بالعمل العسكري، إما فرض منطقة حظر الطيران و التي لم تنفع بحد ذاتها بوقف دبابات القدافي أو اتخاذ قرار أوسع من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة و حلفائها لاتخاذ المزيد من التدابير، بما في إنشاء ما يعتبر منطقة حظر تجوال حول مناطق انتشار المعارضة المسلحة. و بالمحصلة اختار الرئيس الأمريكي الإنصياغ للقرار الأخير.[1]

أولا: تدخل الناتو في الأزمة الليبية:

لم يكن قرار الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف في الأزمات السابقة.

و من ثم فقد كان لتدخل الناتو في الأزمة مرجعية إقليمية و دولية و عوامل أخرى خاصة بالحلف ذاته.

المرجعية الإقليمية و الدولية:

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقمي 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية (و مضمونها إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، و حظر الأسلحة و السفر، و تجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، و إقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 02 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، و إقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف.

---

[1]– شادي حميد، **لإقرار التدخل الدولي في ليبيا لم يكن خاطئا**/نون بوست .

نقلا عن: .http://www.noonpost.org/content/11148 لوحظ يوم: 2017/09/12، 15:08 سا.

قال الأمين العام للحلف أن "تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوى من مجلس الأمن و دعم أوضح من دول المنطقة، و هو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى. و لا شك في أن السيطرة الأوربية على المنطقة، إبان أعوام القرنين التاسع عشر و العشرين، و من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك و الريبة في السياسات الغربية عموما اتجاه المنطقة العربية..حتى و إن كان بغطاء أممي مدعوم بتأييد عربي".

شكل الوجود الأطلسي بليبيا بعد القدافي:

جاء في الرؤى الأكاديمية الصادرة عن الحلف إبان الأزمة الليبية و مضمونها أن رحيل نظام القدافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، حيث لا تزال بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها إذ تفتقر لهياكل و مؤسسات الحكم التي تعد عناصر ضرورية للأمن و الإستقرار.

و في ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا حيث أن الكتائب الأمنية التي كانت تتبع للرئيس الليبي هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة، و يقود معظمها أبناء القدافي..فإن الفرصة تبدو مواتية للناتو لتكرار تجربتي أفغانستان و العراق و هو ما يتيح للحلف نفوذا هائلا فيها و ربما كان قرار إيفاد خبراء أمنيين من أعضاء الحلف الخطوة الأولى ضمن هذه الإستراتيجية التي أشار إليها صراحة الأمين العام للحلف "أندريس فوج راسموسن" بالقول: "إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاح الديمقراطي و التنمية الإقتصادية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط و بإمكان الناتو تقديم إسهامات فريدة في هذا المجال.

حيث ستشكل المؤسسات الدفاعية و الأمنية الحديثة الخاضعة بشكل كامل للمساءلة من جانب سلطات منتخبة ديمقراطيا، أولوية حيوية أمام ليبيا كشريك في الحوار المتوسطي".[1]

التدخل الفرنسي و البريطاني في ليبيا:

أ- التدخل الفرنسي: كان الحذر هو رد الفعل الأولي لفرنسا على اندلاع العنف في ليبيا في 2011/02/15، و عندما سئل لوران واكيز من وزارة الخارجية الفرنسية. قال: "إن

[1]- أشرف محمد كشك ، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

شغلنا الحقيقي هو ضمان أمن المواطنين الفرنسيين في ليبيا، و أنه على الرغم من أن عنف الحكومة الليبية "غير مقبول". فإن فرنسا لن "تنخرط في أي عملية تدخل".

ب- التدخل البريطاني: حينما تنامى العنف في ليبيا كانت حكومة "ديفيد كاميرون" مترددة في البداية في اتخاذ إجراء، حيث كانت ترفض عقوبات الإتحاد الأوربي ضد نظام القدافي (coasteset al 2011) لكن في غضون أقل من شهر انضمت حكومة كاميرون إلى حليفها الفرنسي في القيام بدور رئيسي فيما كان سيعرف بعملية "الحامي الموحد" (unified protector). فقد نشرت المملكة المتحدة 37 طائرة شاركت اعتبارا من 19 مارس 2011 في أكثر من 3000 طلعة في مضمار الحملة الجوية (ministry of defence 2012).[1]

التحالف الدولي يرصد 118 هدفا لداعش في ليبيا:

لقد نقلت صحيفة "لاستامبا" الإيطالية عن مصادر عسكرية، وصفتها بالمطلعة، تحديد 118 موقعا في ليبيا لها صلة بتنظيم داعش ستكون مستهدفة من قبل تحالف دولي.

و جاءت التسريبات الصحافية نقلا عن مسؤولين إيطاليين بعد يوم واحد من تصريحات وزيرة خارجية الإتحاد الأوربي، "فيديريكا موغريني" لصحيفة "جورنال ديمانش" في 2016/02/20 بأن بلدان الإتحاد الأوربي تنتظر طلب حكومة شرعية في ليبيا للتدخل ضد تنظيم داعش.التسربات الإيطالية المذكورة اعتبرها مراقبون ليبيون، وفقا لوسائل إعلام ليبية في 2016/02/21 مؤشرا واضحا لقرب التدخل الأجنبي في بلادهم. لاسيما أن "موغريني" لمحت من خلال تصريحاتها إلى دعم دولي لحكومة فايز السراج التي تنتظر مجلس النواب منحها الثقة خلال الأيام المقبلة.[2]

---

[1]- جيسون دافيدسون، **فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا: تحليل متكامل**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1، 2014، ، ص ص 14- 23.

[2]- محمد العربي، **التحالف الدولي يرصد 118 هدفا لداعش في ليبيا**، قناة العربية نت، نقلا عن: http://ara.tv/mpdw2. لوحظ يوم: 2017/09/12، 11:18 سا.

ترحيب بانضمام ليبيا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة:

لقد رحب التحالف الدولي لمحاربة "تنظيم الدولة" بإعلان ليبيا الإنضمام إليه بعد إعلان المجلس الرئاسي المقترح عن ذلك في اجتماع مصغر عقده بالعاصمة الألمانية برلين. و أوضح التحالف عبر موقعه على شبكة الأنترنيت أن ليبيا هي العضو الـ 68 بعد انضمامها إليه لمحاربة داعش.من جهته، قال الناطق باسم التحالف الدولي لمحاربة "تنظيم الدولة"، "بريت ماكغورك"..إن المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة المقترحة من أجل توحيد القوات الأمنية و العسكرية تحت قيادتها لمحاربة التنظيم في ليبيا.

الجدير بالذكر أن رئيس المجلس الرئاسي المقترح، فايز السراج. قرر في جويلية الماضي تفعيل دور ليبيا في التحالف الإسلامي و الإنضمام للتحالف الدولي لمحاربة "تنظيم الدولة".[1]

مجلس الأمن يمدد حظر السلاح على ليبيا لمدة عام:

تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم 2017/06/12 قرار يقضي بتمديد حظر السلاح المفروض على ليبيا لمدة عام كامل ينتهي في 12 جوان 2018.

و أشار القرار الذي صاغته بريطانيا إلى ضرورة تنفيذ "قرار مجلس الأمن رقم 2292 الصادر العام الماضي بشأن التطبيق الصادر لحظر توريد الأسلحة في عرض البحار قبالة سواحل ليبيا".

---

[1]- **ترحيب بانضمام ليبيا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة**، قناة النبأ. نقلا عن:alnabaa.tn/news/view/9833 . لوحظ يوم: 2017/09/12، 17:03 سا

وشدد القرار، الذي يحمل رقم 2357، والصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة العسكرية لتنفيذه على أن "الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن".و في 14 جوان الماضي، فرض مجلس الأمن بالإجماع قرار يجيز تفتيش السفن في عرض البحر قبالة سواحل ليبيا بالقوة.[1]

الناتو يوافق على مساعدة ليبيا دفاعيا و أمنيا 2017:

أعلن حلف الشمال الأطلسي "الناتو" عن موافقته على تقديم مساعدة فنية و تقنية في مجال الأمن و الدفاع. للحكومة الليبية المدعومة من مجلس الأمن.

قال الأمين العام للمنظمة "ينس ستولتنبر" في يوم الخميس 2017/06/22 في مؤتمر صحفي مشترك، مع رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، في بروكسل، إن "الناتو وافق على مساعدة ليبيا بالخبرات الفنية و التقنية. و سيقدم مساعدات لوجستية في مجال الدفاع و الأمن لحكومة السراج".

أوضح الأمين العام أن "الناتو يدعم حكومة السراج بصفتها الحكومة الشرعية الوحيدة".

فيما قال السراج: "إن مجموعة من خبراء الناتو اجتمعت مع الحكومة الليبية و اتفقوا على صيغة مشتركة للدعم الفني، لافتا: "نرحب بقرار الناتو بتقديم الدعم الفني و بناء القدرات، و هذا سيساعد في استقرار البلاد". و قد كانت دول الناتو قد اتفقت في جويلية 2016، على إعداد تعاون مع السلطات الليبية لوضع استراتيجية أمنية لمكافحة تنظيم داعش، الذي يتنشر في بعض أنحاء ليبيا.

يشار إلى أن هذا اللقاء جاء على هامش زيارة "فايز السراج" إلى بروكسل، للمشاركة في مؤتمر عالي المستوى، ينظمه الإتحاد الأوربي في مقر البرلمان لتدارس طرق معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة تلك القادمة من إفريقيا عن طريق "المتوسط".[2]

[1]- نتاليا عبد الله، **مجلس الأمن يمدد حظر السلاح على ليبيا لمدة عام**، نقلا عن: arabic.rt.com/middle–east/883324–

[2]- عبير سليم، "**الناتو" يوافق على مساعدة ليبيا دفاعيا و أمنيا**، نقلا عن: www.dostor.org/1443803.
لوحظ يوم: 2017/09/12، 21:18 سا

أخيرا النتيجة التي يمكن استخلاصها من عملية ليبيا، تماما مثل النتيجة التي أمكن استخلاصها من عملية قصف يوغوسلافيا في عام 1999 التي استمرت على مدى 77 يوما، هي أن عصر عمليات "الحرب بين أوساط المدنيين" الجديدة لا يمكن له أن ينجح اعتمادا على القوة الجوية وحدها. و ذكر تقرير الناتو بعنوان "الدروس المستفادة" الصادر في 28 أوت 201 أن القوات الأمريكية المتخصصة و قوات التحالف بذلت من العمل الشاق على الأرض قدرا أكبر مما كان مخططا له، فقد ساعدت القوات الخاصة الأمريكية في ملاحقة عناصر الدفاع الجوي، فيما قامت القوات الخاصة البريطانية و الفرنسية و الكندية بمهام مماثلة.[1]

[1]- روبرت فوكس، **العمليات الجوية في ليبيا، التحديات و الدروس المستفادة**، نقلا عن: –army tech.net/forum/index.php لوحظ بتاريخ: 2017/09/12، 23:06 سا.

خـــــاتـــــــمة

في ختام هذه الدراسة وبعد التطرق لكافة محاورها ومضامينها البحثية، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالحالة الليبية والفوائد التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز الأولويات الأمنية في المتوسطر وبناء الخطط والاستراتيجيات اللازمة والمناسبة لطبيعة التحديات المحدقة والخصوصيات الملازمة للظرف الزماني و المكاني للأزمة الليبية، وكذا الإحاطة بأهم البدائل والرؤى الاستشرافية المتعلقة بمصير الأزمة الليبية والسعي نحو توجيهها في المسار الإيجابي وتفادي أسوأ الإحتمالات.

يتضح لنا بعد دراستنا لهذا الموضوع، أن هناك ترابطا شديدا بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي ومنه نؤكد على أن أمن دولة ما أو بالأحرى الأمن القومي" لا ينتهي عند حدودها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة توافر الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي وحتى الدولي.

التهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أن البعد الخارجي مهم في تغذية بواعث الأزمة وتمديدها عبر التدخلات الخارجية، التي تعبر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة.إن زيادة تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها هو ما زاد من تداعياتها على البيئة الأمنية لدول الجوار.

من خلال تتبع المسار التطوري لتداعيات الأزمة الليبية ودخول العديد من الأطراف على خط الأزمة وصولا إلى بروز بؤر إرهابية وإعلان ولاية تابعة لدولة الخلافة المزعومة في العراق و الشام التي يقودها التنظيم الإر هابي المتطرف " داعش"، وتنفيذه للعديد من عمليات الإعدام المصورة على الطريقة الداعشية في الأراضي الليبية – كحادثة قتل المسيحيين المصريين – كل هذه الإرهاصات تبين أن الأزمة الليبية آخذة في تصاعد حاد ومنعرج خطير، ينبؤ بصعوبة تكهن نهاياتها وهو ما يصعب آليات التعامل معها، إذا لم تكثف الجهود نحو تحجيم وحصر أسباب التوتر و التصعيد تمهيدا للقضاء عليها و التأسيس لبناء دولة ذات مبادئ ديمقراطية.

ومن خلال دراستنا توصلنا الى جملة من النتائج والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1 -الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبينا من خلال الحالة الليبية أن غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا.

2 -الحالة الليبية شاهد على أن الدور الخارجي عادة ما يكون سلبيا ويطيل أمد غياب الأمن ويوسع الهوة بين الفرقاء في الداخل، فما رأيناه في الحالة الليبية أن الأزمة تحولت إلى سجال على الأرض بين مختلف القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالح كل طرف متدخل .

3 -خطر الأزمة الليبية يتعدى حدود جوارها الإقليمي بل بلغت آثارها إلى دول شمال المتوسط عبر موجات الهجرة غير الشرعية وآثارها على تلك الدول.

4 -استمرار الأزمة الليبية يلجئ عديد الدول المتأثرة بها إلى إيلاء الجهد الأكبر للمسائل الخارجية في سياستها أكثر من المسائل الداخلية، وهو ما قد ى .ُستغل لبعثرة السلم وهز الاستقرار الداخلي.

5 -الأمن الإقليمي لجل دول جوار ليبيا مهدد ليس بتصاعد الأزمة والانفلات الأمني والفشل الدولاتي الذي تعيشه ليبيا فحسب بل بتضارب ردود فعل مختلف القوى الإقليمية والدولية بين فريق مؤيد للحل السياسي وآخر محرض على التدخل العسكري لحسم الأزمة ويرجح في ظل غياب مؤشرات الحل لامتدادها وتعقدها أكثر ما لم تعرف تسوية سريعة.

6 -مع تصاعد التهديدات عبر الدولاتية، وتوسع مفهوم الأمن وتداخل أبعاده ومستوياته أصبح الأمن القومي للدولة هشا وقابلا للاختراق برا وجوا وبحرا بالتهديدات الصلبة والناعمة- وحتى قواعد البيانات عبر الشبكة قابلة للقرصنة وهوما جعل من الحفاظ على الأمن لم يعد مسؤولية الدولة لوحدها، فلأخطار ستتفاقم ما لم يكن الأمن الإقليمي مستقرا ومتماسكا، بل أبعد من ذلك ضرورة الاندماج في مبادرات الحفاظ على الأمن العالمي فنحن نعايش في عصرنا هذا عهد عولمة المخاطر والتهديدات باختلاف مصادرها التماثلية وغير التماثلية،

فالأمن حاليا يحتم ضرورة التعامل والتعاون والتنسيق الدولي لدرء التهديدات والحفاظ على الاستقرار.

7 تبرز جليا أهمية الدراسات الأمنية في تداخل التهديدات الأمنية وتوسع انتشارها، فمختلف التجارب تظهر أن التهديدات الأمنية عبرت الحدود الإقليمية المجاورة وارتفعت إلى العالمية، وهو ما يفسره تداخل المصالح وتوسعها.

الأزمة تعرف أبعادا مختلفة وأخطرها الأزمة الأمنية و هي حالة عادة ما تصل إليها الدولة في حال غياب مؤسسات قادرة على حفظ الأمن واحتكار سلطة الضبط.

قائـــــمة المراجع

باللغة العربية

أولا: الكتب

1. الجورشي صلاح الدين، **ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف** ، بيروت- لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014.

2. عبد الملك محمد عيسى، **ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة** ، بيروت-لبنان-: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014.

3. فيصل الرشيدتركي ، **الربيع العربي و مخاض التحول الديمقراطي** ، بيروت- لبنان: بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، ط 1 .

4. دافيدسونجيسون ، **فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا: تحليل متكامل** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1، 2014.

ثانيا: الرسائل الجامعية

5. حسن الأسمر وضاج مصطفى ، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، مذكرة ماجستير، فلسطين-جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا،2013.

6. يسرى أوشريف ،**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة – : كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ثالثا: المقالات والندوات العلمية

7. الخطيب معتز وآخرون، **تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**، ملفات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014.

8. ريم محمد موسى، **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي**، الخرطوم – السودان: جامعة بحري، قسم العلوم السياسية.

9. شوايل عاشور ، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا،** ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22-23 يناير 2014

10. عبد الملكمحمد عيسى ، **ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة،** بيروت-لبنان-: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

11. عمر التير مصطفى، **ربيع ليبيا: لاشيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط** ، بيروت-لبنان-: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

12. نافعة حسن ،**ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو،** بيروت-لبنان-: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014.

رابعا: المجلات

13. أبوبكر رحمةمهدي، **الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل** ، الحوار المتمدن ، العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012.

14. تقرير، أهم الأحداث، نشرة ليبيا الإنسانية: العدد 7، ، سبتمبر 2016.

15. **تقرير، مقتطفات سريعة، نشرة ليبيا الإنسانية،** العدد 8، أكتوبر 2016.

16. لآخرفولفرام ،**تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة،** دراسات عالمية ،العدد 120.

17. محمد كشكأشرف ، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية،** السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

18. مصدق حسن ، **الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي و باطنها تنافس على الثروات،** العرب، في، العدد: 9965، 2015.

خامسا: مواقع انترنيت

19. منري، شيماء "أبعاد ومواقف القوى الدولية من ثورة 30 يونيو"، المصدر ملف الأهرام الاستراتيجي (الأهرام الرقمي) أغسطس 2013/01 على الرابط:
www.digital.aahram.org.eg/articles.aspx?serial=1469501

20. بريون فوزية ، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، موقع ليبيا المستقبل، نقلاعن :

21. http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756

22. ممدوح العزي خالد، " العلاقات الروسية الأمريكية: توتر العلاقات بعد الربيع العربي على الرابط: "
http://www.bowaib.com/index.php?option=com_content&view=article

23. المنتدى التعليمي، نبذة مختصرة على ليبيا على الموقع:
http://idrissaadi.yoo7.com/t5209-topic

24. مجدي يازجي، **ليبيا..انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت لليسطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة** . موقع العربية، نقلا عن :

25. http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10

26. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، **حدود الفرص المتاحة للمسار السياسي في ليبيا** نقلا عن: www.geroun.net/archives/author/harmoon-center-for-contemporary-studies

27. **المهير خالد،** أخبار دولة ليبيا المستقبل، نقلا عن:
web.facebook.com/news of future

28. نصر الدين إبراهيم...[و أخ]، تحرير علي الدين هلال، **حال الأمة العربية 2013-2014**، مراجعات ما بعد التغيير،على:
.libyastate/posts/642584772424643

29. **الطرابلسي هدى ، تواصل الإجتماعات لتحقيق المصالحة الوطنية** ، نقلا عن:
www.alaraby.co.uk/politics/2016/9/2

30. محمد الجدي إشتيوي ، **هذه أيها العالمليبيا الجديدة** ، نقلا عن:
www.afrigatennews.net/content/

31. غالوستيان ريشارد، **المصالحة في ليبيا** ، بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن:
.www.afrigatenews.net/content

32. بسيكري السنوسي ، **المصالحة الوطنية في ليبيا** ، نقلا عنblogs.aljazea.net/blogs

33. **طارق ثابت،** الصراع في ليبيا، فرص الحل و المواجهة، نقلا عن:
www.minbarlibya.com

34. الجلين أحرف، **ليبيا: كيف كانت وكيف أصبحت بعد مقتل القدافي**، نقلا عن:
https://arabic.sputnik

35. فرحاني عمر ، سليماني مباركة، **التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القدافي** ، نقلا عن:

.i 202%/2 dae 939 ca 5a7cc512359 cf 43209e26fe.pdf

- السيد محمود محمد ، **قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا** ، www.maralarabia.com/

36. عبد الحفيظ الشيخ محمد ، **ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة** ، نقلا عن:

37. mustaqbal-432-mhmd-3bed-alhafeez.pdf .

38. أسامة كعبار ، **الإنقسام السياسي و العسكري في ليبيا و سيناريوهات المستقبل**. نقلا عن: studies.aljazera.net/ar/events/2014/9810021462123.html.

39. **أمنية غانمي**، تعرفوا على أهم الميليشيات المسلحة المتقاتلة في العاصمة الليبية طرابلس، نقلا عن:

i. arabic.cnn.com/norld/2017/01/26/libya-militias-tripoli.

40. المهدي صالح الحميد ، **الجريمة المنظمة و الإرهاب في ليبيا** ، نقلا عن: www.ahwar.org/debat/show.art.asp ،

41. غبارة عبد الباسط ،، **ليبيا وجحيم الجريمة** نقلا عن: www.afrigatenews.net/content/ ،

42. العربي أسامة ، **55 ألف جريمة جنائية في ليبيا، و خبراء يتهمون الميليشيات**، نقلا عن: www.alarabiya.net/ar/north-

43. **ريش حورية**،محللون: ليبيا ستتحول إلى محضنة للإرهاب والجريمة المنظمة، نقلا عن: www.djazairess.com/elmassar/5812، لوحظ بتاريخ: 2017/09/03.

44. أكاديمي ليبي ،القاهرة:بوابة إفريقيا الإخبارية، ، **ظاهرة الإنتحار لا تقل خطورة عن ظاهرة الإرهاب**، نقلا عن: www.afrigatenews.net/content،

i. [1]-الجبالي نجاة ،**4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا** ، نقلا عن:-al-ain.com/article/libta-weapon-snuggling-ban

45. إيوان ليبيا وكالات، **تعرف على خريطة و أماكن انتشار الجماعات المسلحة التي تهدد ليبيا**، نقلا عن: ewanlibya.ly/news/news.aspx.

46. الحالة الإجتماعية في ليبيا : تقرير الحالة الليبية، مارس 2017، ، نقلا عن:

a. loops reseach.org/pojects/view/197/

47. هامل عبد الباسط **حقيقة "ورشفانة" بين إرهاب الجريمة المنظمة و الإنقسامات السياسية و الإجتماعية**، نقلا عن: www.afigatenews.net/content/

48. **أحميد المهدي صالح** ، ليبيا والدولة الفاشلة،بوابة الوسط، **تقرير صادم حول تجارة السلاح في ليبيا**، نقلا عن: tunisie-telegraph.com/2016/10/05/33331-

49. إنذارحسن ، **الجريمة المنظمة في ليبيا مستمرة**، نقلا عن:

i. web.facebook.com/hassan enadarlib/posts/436854903080716

50. غانم يمنية ، **بعد استمرار رفض البرلمان لحكومة السراج، مخاوف حول مستقبل ليبيا** ، قناة cnn بالعربية، نقلا عن: arabic.cnn.com/wold/2016/08/26 libya-unclair-future .

51. عادل يسرى ، **ليبيا من الدكتاتورية و القمع إلى الإنهيار و الإرهاب** ، ، بوابة إفريقيا الإخبارية،نقلا عن: http://afrigatenews.net/mode/15 .

52. خيري عمر ، **الإنقسامات الإجتماعية و السياسية و عملية السلام في ليبيا** ، العربي الجديد، 2015/11/09، نقلا عن: www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/8/ .

53. ثابت المهدي ، **ليبيا: عمق الأزمة و السيناريوهات الممكنة** ، عن مركز الدراسات الإستراتيجية و الديبلوماسية، 2017/01/25، نقلا عن: www.csds-center.com/.

54. وسوم، **ليبيا: الأوضاع في ليبيا في سنة 2016**، مركز المزماة للدراسات و البحوث، 2016/12/24، نقلا عن: info.politics-dz.com/2016/24

55. **الأوضاع الاقتصادية و السياسية الأمنية في ليبيا**، نقلا عن: almezmaah.com/2016/12/18 .

56. مركز الدراسات الإستراتيجية و الديبلوماسية، **ليبيا: الصراع المسلح و آفاق الحل السياسي، تونس**، 2015/01/19، نقلا عن: www.csds-center.com/

57. لسنوسي صالح ، **المغالبة و الإقصاء في المشهد السياسي الليبي** ، قناة الجزيرة، 2016/11/30، على الموقع :

58. www.aljazeera.net/knowled gegate/opinions/2016/11/29/ .

59. دوجحسام ، **تدهور الأمن في ليبيا أدى لانتشار الإتجار بالبشر بالسودان العربية**، نقلا عن: aa.com.tr/ar/872823/[1]-

60. عزوز نذير ، **كلفة الإستقرار في ليبيا على تونس** ، جريدة المساء، نقلا عن: www.elmassa.tr/

61. سامح راشد ، **ليبيا: غياب الأمن و وفرة السلاح** ، ملحق الأسبوع السياسي، ملاحق الخليج، 2012/01/12، نقلا عن: www.alkhaleej.ae/supplements/page/74ec6908-075d-4771-9d5a-f677fc7df6e8

62. ويري فريدريك ، **فقدان الأمن و تحديات الحكم في جنوب ليبيا** ، ريم أفريك، نقلا عن: rimafric.info/mode/1373

63. **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا** ، جريدة صدى ع 18،أكتوبر 2012، نقلا عن: carnegieendownent.org/sada/ .

64. أمين .ب . **لمنع تهريب السلاح نحو دول الجوار، الجزائر تعلن استفسار أمنيا على الحدود مع ليبيا، عمليات إستباقية للجيش ضد الشبكات الإجرامية**، ، نقلا عن: elmaouid.com/national/10269 الأحد 10 سبتمبر 2017

65. [1]- **خالد حنفي علي**، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن: http://afrigatenews.net/mode/13 .

66. إبراهيم محمد، **الإقتصاد الليبي على حافة الإنهيار**، ليبيا الخبر، نقلا عن: www.libyaalkhabar.com

67. أ ش أ، واشنطن بوست : **تدهور الإقتصاد في ليبيا يهدد جهود مواجهة داعش**، مصراوي، الأحد 17 أفريل 2016، نقلا عن: www.massrawy.com/newd/news-press/detail/2016/04/17/816443/

68. نظيف أحمد، **ليبيا...مع الجماعات الإرهابية لا دولة** ، نقلا عن: www.middle-est-online.com .

69. ايوان ليبيا، **تعرف على خريطة و أماكن الجماعات المسلحة التي تهدد ليبيا**، نقلا عن: ewanlibya.ly/news.aspx .

70. هشام هبة ، **ليبيا في الصحافة العالمية** ، نفلا عن: www.alwasat.ly/ar/naws/libya/121954/.

71. العربي جمال ، **نساء داعش يكشفن جرائمه في سرت** ، نقلا عن: www.akhbalaan.net/news/exclusive/2016/11/28/ ،

72. أوكيكون كريستوف ،التقرير العالمي 2016: ليبيا، نقلا https://www.hrw.org/arworld-report/2016contry-haptes/285661 .

73. سكاي نيوز، **ليبيا...استمرار المعارك ضد تنظيم القاعدة في رأس لانوف** ، نقلا عن: www.skynewsarabia.com/web/aticle/924052/ ،

74. العربية نت، **ليبيا...دوريات حكومية داخل سرت و جثث داعش في الشوارع** ، نقلا عن: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/06/12/÷d9÷8a÷d8÷a8÷d9÷8a÷a7

75. [1]- **أخبار عربية، أخبار الآن-طبرق-ليبيا** (حصري، مواطن ليبي يروي الأخبار الآن" قوانين داعش في سرت، نقلا عن: http://www.akhbaralaan.net/news/arab-

world/2016/05/09/libyancitizen-tells-akhbar--alaan-daesh-isis-laws-sirte.

76. **مصرس**": **أخبار عاجلة اليوم** ، انسحاب عناصر داعش من قصور الضيافة، نقلا عن: http://www.libya24.tv/news/49454

77. زوبر **إسام** ، انسحاب داعش من سرت إلى هراوة و النوفلية في 30ماي 2016، وكالة الأنباء الإنسانية. نفلا عن:
https://ae.linkdin.com/puls÷d8÷a7÷d9÷86÷d8÷b3÷d8÷a7÷d9÷8...

78. أخبار ليبيا الآن، **بوحليفة يكشف أسباب انسحاب داعش من سرت و بنغازي** ، بوابة إفريقيا الإخبارية، 24 أفريل 2016. نقلا عن:

79. https://www.libya alkhabar.com/libya-news/74835.html .

80. البث المباشر (http://libya tv)، **انسحاب داعش من مناطق دخلها شرقي سرت بعد ضربات سلاح الجو بالقوات المسلحة** ، 3 سبتمبر 02:05/2017. نقلا عن: (https://libya channel.com/categort/libya).

81. غبارة عبد الباسط ، **ليبيا...بلد بلا أم** ن، بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن: http://afrigatenews.net/mode/136977

82. سفانة، **إعلان حالة الطوارئ في ليبيا لكبح اللاأمن والفوضى** ، زنقتنا، منتديات شباب ليبيا الأحرار ،نقلا عن:www.zangetna.com/t77619-topic .

83. بوابة الوسط، "أفريكوم ": **عدم استقرار ليبيا يشكل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية**، 2017/03/11. نقلا عن: /alwasat.ly/ar/news/libya/135411

84. حبار خالد ، **الوضع في ليبيا لا يزال مفزعا رغم مرور خمس سنوات على سقوط نظام القدافي** ، وكالة الأنباء الكويتية (كونا) نقلا عن: http://www.kuna/articleprintpage.aspx?id=253985glanguage=ar

85. **دول جوار ليبيا تتفهم أسباب الضربة الجوية لمعاقل المتطرفين** .
نقلا عن: www.almasryalyoum.com/news/detail/1144974.

86. يازجي مجدي ، **ليبيا: انفلات أمني و انتشار للسلاح و تعدد الكتائب** ، قناة العربية. نقلا عن: www.alarabya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10 .

87. تقرير إخباري، **التحالف الدولي في ليبيا...الواقع و التحديات** ، قناة الإتحاد، نقلا عن: www.alittihad.ae/details.phpشادي حميد، **لإقرار التدخل الدولي في ليبيا لم يكن خاطئا** /نون بوست.
نقلا عن: http://www.noonpost.org/content/11148.

88. العربي محمد ، **التحالف الدولي يرصد 118 هدفا لداعش في ليبيا** ، قناة العربية نت، نقلا عن: http://ara.tv/mpdw2.

89. **ترحيب بانضمام ليبيا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة** ، قناة النبأ. نقلا عن:alnabaa.tn/news/view/9833 .

90. عبد الله نتاليا ،**مجلس الأمن يمدد حظر السلاح على ليبيا لمدة عام** ، نقلا عن: arabic.rt.com/middle-east/883324-

91. عبير سليم، "**الناتو" يوافق على مساعدة ليبيا دفاعيا و أمنيا** ، نقلا عن: www.dostor.org/1443803.

92. فوكس روبرت ،**العمليات الجوية في ليبيا، التحديات و الدروس المستفادة** ، نقلا عن: army-tech.net/forum/index.php

باللغة الفرنسية

Barry Buzan, People , State ande fear , london, Harvester Wheatsheaf,1983,pp218-238

الفـــــهرس

المحتوى..... الصفحة

الشكر

الاهداء

خطة الدراسة

مقدمة..... 1-8

الفـــــصل الأول سياق الأزمة الليبية في ظل الربيع العربي..... 10-37

مقدمة الفصل..... 10

المبحث الأول طبيعة الحراك العربي من تونس الى اليمن..... 11-23

المطلب الأول دوافع وأسباب الحراك العربي سنة 2011..... 12-15

المطلب الثاني: انتشار الحراك العربي(الدول التي مسها الربيع العربي)..... 16-19

المطلب الثالث: المواقف الدولية من الحراك العربي..... 20-23

المبحث الثاني: المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القدافي..... 24-29

المطلب لأول: تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969..... 25-27

المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية لليبيا ف عهد القدافي..... 28-29

المبحث الثالث:الأزمة الليبية المنطلقات والنتائج..... 30-36

المطلب الأول: بداية الأزمة والتدخل الدولي..... 31-33

المطلب الثاني: نتائج سقوط نظام القدافي..... 34-36

خلاصة الفصل..... 37

الفـــــصل الثاني: أثر انتشار السلاح الليبي على الأمن الإقليمي..... 39-90

المبحث الأول: أسباب انتشار السلاح الليبي في المنطقة..... 39-

المطلب الأول: غياب الدولة الليبية وتعطل مسار المصالحة..... 40-45

المطلب الثاني: تعدد وتغول الجماعات المسلحة الليبية 46-50

المطلب الثالث: تكاثر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة 51-55

المبحث الثاني: تداعيات انتشار السلاح في ليبيا..... 56-66

المطلب الأول: الفوضى السياسية وانهيار الدولة 57-61

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا..... 62-66

المطلب الثالث: انهيار الاقتصاد وتدهور الأوضاع الاجتماعية..... 67-71
المبحث الثالث مستقبل المنطقة على ضوء بقاء انتشار السلاح..... 72-90
المطلب الأول: توسع انتشار داعش وانهيار ليبيا..... 73-78
المطلب الثاني: المزيد من اللاستقرار..... 79-83
المطلب الثالث: تشكل تحالف دولي لصد الظاهرة..... 84-90
خاتـــــــــمة..... 92-95.
قائمة المراجع
فهرس المحتويات
ملخص باللغة العربية
ملخص باللغة الانجليزية

ملخص باللغة العربية

شهدت نهاية سنة 0202 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية، و أتت على عديد الأنظمة القائمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا، والرفض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاح وتغيير.

ولم تخرج الحالة الليبية عن هذا السجال الواسع في تعدد المصطلحات المعبرة عنها من ثورة وانتفاضة، وأزمة، فحرب، ومع ذلك اتفق ضمنيا بين مختلف المطلعين على الأحداث الجارية في ليبيا على أنها" أزمة ."ومهما يكن من وصف لها فهي تبقى مرتبطة أشد الارتباط بمظاهر غياب الأمن وتدهور استقرار الدولة . ونظرا لتوسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده، صارت حدود الأمن غير محصورة بحد ود الدولة، بل على العكس من ذلك أدّت هذه الظروف المتمخضة عن الأزمة الليبية العبث باستقرارها الداخلي وخولت هذه البيئة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار لعالمها الخارجي،" جوارها الجغرافي، محيطها الإقليمي، ومحيطها الدولي. "